

القــانـون

فريدريك باستيا

القــانـون

فريدريك باستيا

ترجمه عن الفرنسية: دين راسل

المـــقـدمة بـقـلــــم: والتر أي. وليامز

الـتـمـهـــيـد بـقـلــــم: شيلدون رتشمان

مقدمة

والتر أي. وليامز

كنت في الأربعينات من العمر حينما قرأتُ كتاب باستيا الرائع الموسوم **القانون**. شخصٌ مجهولٌ مازلتُ مديناً له، وسأبقى كذلك إلى الأبد، أرسل إلي نسخةً لم أستجديها ولم أُرسِل في طلبها. بعد قراءة الكتاب، اقتنعتُ بأن أي تعليمٍ للآداب الليبرالية لم يَمُرّ على كتاب باستيا، سيبقى ناقصاً وغير مكتمل. جعلتني قراءة هذا الكتاب مدركاً تماماً للوقت الذي ضَيّعتُهُ، ناهيك عن الإحباطات التي واجهتني، وأنا أُجرّبُ الممرات العمياء، الواحدة تلو الأخرى، محاولاً تنظيم فلسفتي في الحياة. كتاب **القانون** هذا لم يُحدِث أو يخلق اعتناقاً فلسفياً جديداً بالنسبة لي، قَدْرَ ما خَلَقَ نظاماً في تفكيري بشأن الحرية والسلوك الإنساني العادل.

لقد قام العديد من الفلاسفة بإسهاماتٍ مهمةٍ في خطاب الحرية، وباستيا من بينهم. إلا أن الإسهام الأعظم لباستيا هو أنه اخذ الخطاب المذكور إلى خارج البرج العاجي، وصاغ أفكاراً واضحة عن الحرية يستطيع حتى الأميين فهمها ببساطة. بينما لا يستطيع الخبراء الإحصائيون تشويشها أو إرباكها. الوضوح شيءٌ بالغ الأهمية في إقناع أبناء جلدتنا بأهمية الحرية الشخصية ورفعتها.

لقد أدرك باستيا، مثل الآخرين، أن التهديد العظيم والوحيد للحرية هو الحكومة. لاحظ [عزيزي القارئ] الوضوح الذي استخدمه لمساعدتنا في تعريف وفهم الأفعال الحكومية الشريرة

مثل النهب الشرعي. يقول باستيا "أنظر فيما إذا كان القانون يأخذُ من بعض الأشخاص ما يملكون ويعطيه إلى أشخاصٍ آخرين لا تعود ملكيته لهم. أنظر فيما إذا كان القانون ينفع مواطناً معيناً على حساب الآخر من خلال فعل ما يعجز المواطن نفسه عن فعلـه دون ارتكـاب جريمـة." وبهـذا الوصف الدقيق للنهب المُشرعنْ (المتصف بالشرعية)، لا نستطيع أن ننكر الاستنتاج القائل بـأن معظم الأنشطة الحكومية، بما فيها أنشطةُ حكوماتنا، ماهي إلا أعمالُ نهب شرعي، أو لأجل حداثة التعبير، ما هي إلا سرقة شرعية.

كان فيريدريك باستيا قادراً، وبكل بساطةٍ على أن يسير على طريق جوقة مغنيّ "إعـلان استقلالنا" [الأمريكي]، ويلحق بركبهم. كانت تصورات هؤلاء المغنين عن الحرية وعـن الـدور الطبيعي للحكومة مقيدةً بالكلماتِ الخالداتِ التي تقول :"نحن نؤمن بهذه الحقائق على أنها بديهيات، أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً غير قابلة للتحول، وأن من بـين هـذه الحقوق الحياة، والحرية، والسعي نحو السعادة. ومن أجل حماية هذه الحقوق، تأسستْ الحكومـات بين الناس.." ويستعيد باستيا الرؤية ذاتها في قوله "الحياة، والقدرات، والإنتاج -بعبـارة أخـرى، الفردية، والحرية، والملكية- هذا هو الإنسان. وعلى الرغم من احتيال القادة السياسيين الماكرين، فإن هذه الهبات الإلهية الثلاث تسبق كل تشريع بشري وتسمو عليه." لقد أعطـى باسـتيا نفـس الأساس المنطقي للحكومة الذي سبق وأن قَدّمّه آباؤنا المؤسسون، قائلا:"الحياة، الحرية، والملكيـة لم تتشكل لأن البشر قد شَرّعوا القوانين. على العكس، إن حقيقة كون الحياة والحرية والملكية قـد وجدت قبل ذلك بكثير، هي التي حفزت الناس وجعلتهم يصنعون القوانين في المقام الأول." ليست هناك عبارات تنص على الحقوق الطبيعية، أو التي وهبها ا أروع من تلك كتبت فـي إعـلان

استقلالنا، او تلك الموجودة في كتاب القانون.

لقد عَلّق باستيا آماله في الحرية على الولايات المتحدة، قائلا :"أنظـروا إلـى الولايـات المتحدة. ليس هناك من بلدٍ آخر في العالم يحفظ فيه القانون ضمن مجاله المناسب والطبيعـي، ألا وهو حماية حرية كل فرد وملكيته، أكثر مما في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يظهر أن لـيس هناك من بلدٍ آخر يستقر فيه النظام الاجتماعي على أسسٍ أكثر ثباتا [من تلك التي فـي الولايـات المتحدة]." وفي عام 1850، كتب باستيا ملاحظاته حول مجالين قد فشلت فيهما الولايات المتحدة هما العبودية وتعريفة الحماية : "العبودية خرقٌ للحرية، عن طريق القانون، وتعريفـةُ الحمايـة، خرقٌ للملكية، وعن طريق القانون أيضاً."

لو كان باستيا حياً في يومنا هذا، لكان قد شعر بخيبة أملٍ كبيرةٍ لفشلنا في وضع القـانون في مجاله المناسب. فعلى مدى قرن ونصف، قمنا بخلق 50,000 قانوناً، معظمها يسمح للدولة أن تبادر بالعنف ضد هؤلاء الذين لم يبادروا بالعنف ضد الآخرين. وتتدرج هذه القوانين من قـوانين منع التدخين في المؤسسات الخاصة وإسهامات السلامة الاجتماعية إلى قوانين الترخيص وقوانين الحد الادنى للأجور. في كل قضيةٍ، قد يلقى الشخص الذي يطالب ببساطة ويدافع عن حقه الإلهي في ان يتركوه وشأنه، قد يلقى حتفه في النهاية على يدي حكومتنا.

يوضح باستيا الحاجة إلى القوانين التي تحدد التبادل الطوعي والسلمي وتعاقب الرغبة في أن يترك المرء وشأنه، يوضح ذلك بقوله بأن الاشتراكيين يريـدون أن يلعبـوا دور ا . ينظـر الاشتراكيون إلى الناس على أنهم مواد خام يمكن تشكيلهم في مركبات اجتماعية. وبالنـسبة لهـم

–كنخبة– "العلاقة ما بين الأشخاص والمُشرّع، تبدو كالعلاقة بين الطين وصانع الفَخّار." ولهؤلاء الذين يؤمنون بهذه الرؤية، يوجه باستيا تعابير السخط الوحيدة التي وجدتها في كتاب **القانون** عندما يهجو المصلحين المثاليين الحمقى، والقادة المستقبليين للبشرية؛ "آه، أنتم أيها المخلوقات البائسة! أنتم يا من تعتقدون أنكم عظماء! أنتم يا من جزمتم بأن الإنسانية صغيرة! أنتم يا من ترغبون في إصلاح كل شيء! لِمَ لا تصلحون أنفسكم؟ فذلك سيكون مناسباً بما فيه الكفاية."

كان باستيا متفائلاً يؤمن بأن الجدالات البارعة في الدفاع عن الحرية يمكن أن تنقذ العصر، إلا أن التاريخ لم يكن إلى جانبه. تأريخ البشرية، تأريخٌ منظمٌ من الامتهان والاحتقار العشوائي، وسيطرة النخبة التي تعمل سِرّاً، من خلال الكنيسة، بل من خلال الحكومات على نحو أوسع، هو تاريخٌ مأساوي ذُبِحَتْ فيه مئات الملايين من الارواح التعيسة، وعلى الأغاب من قبل حكوماتهم. ربما ينظر المؤرخُ الذي سيكتبُ بعد قرنين أو ثلاثة قرون من الآن إلى الحريات التي توفرت لنسبةٍ ضئيلةٍ من سكان البشرية، ومعظمها في العالم الغربي، ولفترةٍ قصيرةٍ جداً من تاريخ البشرية، ينظر إليها على أنها ميزة تاريخية غريبة عصيّة على التفسير. وربما يلاحظ ذلك المؤرخ أيضاً أن هذه الصفة الغريبة كانت ظاهرةً مؤقتةً وأن البشرية انقلبت راجعة إلى الوضع التقليدي للأمور –وضع السيطرة الاعتباطية والانتهاك– ومن حسن الحظ، أن التاريخ سيدحض ذلك التقييم المتشائم ويُثبت خطأه. فالسقوط الشامل لاحترام أفكار الاشتراكية والشيوعية ومصداقيتها، تبشر بوجود بارقة أمل. ومن العلامات الأخرى التي تدعو إلى التفاؤل، تلك الاختراعات التكنولوجية التي تجعل من الصعب على الحكومة أن تحصل على معلوماتٍ حول مواطنيها أو أن تسيطر عليهم. اختراعاتٌ كالحصول المتزايد على المعلومات أو الاتصالات

والمداولات النقدية الإلكترونية، ستجعل محاولات الحكومة للسيطرة أكثر كلفة مادية وأقل عقلانية. فهذه الاختراعات التكنولوجية ستزيد من إمكانية الاتصال وتبادل المعلومات بين سكان العالم دون علم الحكومة أو إجراءاتها الأمنية أو دون أذنٍ منها.

إن سقوط الشيوعية، والاختراعات التكنولوجية التي رافقتها المنظمـات الفعالـة للـسوق الحرة التي تنشر أفكار باستيا، هي الأشياء الأكثر تفاؤلاً والتي أستطيع ان أقولها حـول مـستقبل الحرية في الولايات المتحدة. ويتحمل الأمريكيون نصيباً من العبء الجسيم والمسؤولية الأخلاقية. إذا ماتت الحرية في الولايات المتحدة، فقد كتب عليها الموت في سائر أصقاع العالم. إن التـآلف الكبير مع أفكار باستيا الواضحة عن الحرية سيكون بلا شك خطوة مهمة في بعث جـذوة الحـب والاحترام، وسيلعب دوراً كبيراً في إحياء روح الحرية بين مواطنينا الأمريكيين.

تمهيد

شيلدون رتشمان – تشرين الثاني 1995

"الدولة هي تلك القصة الخيالية التي يحاول كل واحد فيها أن يعيش على حساب الآخر."

فريدرك باستيا

يشغل فريدريك باستيا (1801-1850) مكاناً خاصاً في قلوب أصدقاء الحرية وعقـولهم. ليس ثمة سرّ هنا يحتاج إلى حل. فالمفتاح إلى نداء باستيا هو تماسك رسالته وروعتها. كتاباته تنم عن نقاءٍ وعاطفةٍ عقلانية نادرة في العالم الحديث. لقد كان دائماً يكتب لأجل الإفهام والإقناع، ليس لأجل الإمتاع والإرباك.

من خلال استعماله لأسلوب الخرافة ذات المغزى، قام باستيا بكل براعة بتحطيم مفـاهيم معاصريه الفرنسيين الخاطئة عن الاقتصاد. اليوم في أمريكا الحديثة، عندما نـستمع إلـى مـن يخبرنا، من قبل المفكرين أو السياسيين على حد سواء، أن الدخول الحر للمنتجات الأجنبية سوف يفقرنا، وأن الزلازل والأعاصير المدمرة ستخلق ازدهاراً من خلال الحاجة إلى إعادة البناء، نجد نتائجَ ثقافيةً جاهلةً بفريدريك باستيا.

ولكن النظر إلى باستيا على أنه عالم اقتصاد فقط لهو سوء تقييمٍ له. كان باستيا فيلـسوفاً شرعياً من الطراز الأول. وما جعله كذلك هو كتابه **القانون**. عندما كتبه أيام كانت فرنسا تنجذب

نحو إغراءات الوعود الاشتراكية الزائفة، كان باستيا معنياً بالقانون في مفهومه الكلاسيكي. فوجّه عقله نحو اكتشاف مبادئ التنظيم الاجتماعي الأكثر ملائمةً للإنسان.

ابتدأ باستيا من فهم ضرورة قيام الأفراد ببعض الأفعال بغية المحافظة على حياتهم. يقومون بذلك من خلال تطبيق قدراتهم على العالم الطبيعي، وتحويل عناصره إلى منتجات مفيدة. "الحياة، والقدرات، والإنتاج –بعبارة أخرى، الفردية، والحرية، والملكية– هذا هو الإنسان"، كما كتب باستيا. وطالما كانت هذه العناصر ضمن جوهر الطبيعة البشرية، فهي "تسبق كل التشريع البشري، وهي أسمى منه." قليل من الناس يفهم هذه النقطة. تؤثر الفلسفة الوضعية الشرعية، تلك الفكرة القائلة بعدم وجود الصواب والخطأ قبل نفاذ التشريع، تؤثر بشكلٍ محزنٍ حتى على بعض انصار الحرية الفردية (الأحفاد النفعيون لبيثام، على سبيل المثال) فضلاً عن غيرهم.

ولكن باستيا يذكرنا بأن "الحياة، الحرية، والملكية لم تتشكل لأن البشر قد شرعوا القوانين. على العكس، لأن حقيقة كون الحياة والحرية والملكية موجودة قبل ذلك بكثير، هي التي حفّزت الناس وجعلتهم يصنعون القوانين في المقام الأول."

القانون سلبي، بالنسبة لباستيا. ويتفق الأخير مع صديق قد أشار إلى أن من غير الصواب القول بأن القانون يجب أن يخلق العدالة. في الحقيقة، على القانون أن يمنع غياب العدالة. "إذ تتحقق العدالة فقط عندما يغيب الظلم." ربما يقع هذا على بعض القراء موقع الالتباس. ولكن بعد التمعن في الأمر، يستطيع المرء أن يرى ان المجتمع الحر والعادل يتأتى عندما لا يقع تدخلٌ قسري ضد الأفراد، وعندما يُترَك الأفراد وشأنهم.

الغايةُ من القانون هي حماية الحياة، الحرية، والملكية. إن القانون، كما يقول باستيا، هـو "منظمةٌ جمعيةٌ لحق الفرد في الدفاع الشرعي." كل فردٍ له الحق في حمايـة حياتـه، وحريتـه، وملكيته. لذلك، فإن مجموعةً من الأفراد، يمكن أن يقال بانها "تمتلك حقا جمعياً" فـي أن تجمـع مواردها وقدراتها للدفاع عن نفسها. "لذا فإن مبدأ الحق الجماعي يستند على الحق الفـردي فـي سبب وجوده وشرعيته. ولا تستطيع هذه القوة العامة، التي تحمي هذا الحق الجمعي، أن تمتلك أية غاية أخرى أو أية رسالة سوى تلك التي تعمل لأجلها لتكون بديلاً." إذا كانت الغايـة الأساسـية للقانون هي حماية حقوق الأفراد، لذا فإن القانون قد لا يُستخدم –بلا تناقضٍ– لتحقيق ما لم يمتلك الأفراد الحق في فعله. "إن انحرافاً للقوة مثل هذا، سيكون مناقضاً لمنطلقنـا." وسـتكون النتيجـة قانوناً غير قانوني.

سيكون المجتمع المبني على مفهوم صحيحٍ للقانون مجتمعاً منظماً ومزدهراً. ولكن لـسوء الحظ، فإن بعض الناس سيختارون النهب ويفضلونه على الإنتاج إذا ما كان الأول يتطلب جهـداً أقل من الأخير. ويبرز الخطر الجسيم عندما تتحول تلك الفئة من الناس التـي تـصنع القـانون (المجلس التشريعي)، تتحول إلى النهب. والنتيجة، كما كتب باستيا، هي "النهب القـانوني." فـي البداية، مجموعةٌ صغيرةٌ فقط من صُنّاع القانون تمارس النهب الشرعي. ولكن هذا قـد يحـرك ويحفّز عمليةً تقوم فيها الطبقات المنهوبة بالتزاحم من أجل الدخول في انحراف القانون بدلاً مـن السعي لإزالة ذلك الانحراف. "يبدو الأمر وكأنه من الضروري لكل فرد من الناس أن يعاني مـن الويلات القاسية قبل ظهور حكم العدالة –بعض الناس كجزاءٍ لشرورهم، والبعض الآخر لافتقارهم إلى الفهم."

أما نتيجة النهب الشرعي العام، فهي على وجه الدقة، الفوضى الأخلاقية. إذ أن القـانون والأخلاق يكونان على طرفي نقيض. "عندما يناقض القانون والأخلاق أحدهما الآخـر، سـيكون على المواطن أن يختار ذلك الخيار القاسي، فإما ان يخـسر إحـساسه الأخلاقـي أو أن يخـسر احترامه للقانون."

ويشير باستيا إلى أن كثيراً من الناس يرون ما هو قانوني تشريعي على أنه شيء شـرعي. لذا سيقعون في حيرةٍ وإرباك وصراع:

"طالما اعترفنا أن القانون يمكن أن يحيد عن غايته الحقيقية –بمعنى أنه يتجاوز على الملكية بدلاً من حمايتها– لذا فإن كل فرد سيريد المشاركة في صنع القانون، إما لحماية نفسه ضـد النهب أو لاستخدامه لغرض النهب. أما القضايا السياسية فستكون مؤذية ومهيمنة وطاغيـة ومنتفعة على الدوام. وسيكون هناك اقتتال عند باب مبنى المجلس التشريعي، أما الـصراع في داخله (أي المجلس) فلن يكون اقل ضراوة."

أيبدو ذلك مألوفاً؟

يجد باستيا حافزاً آخراً –إضافة إلى الرغبة في الكسب والغنيمة– وراء النهب الـشرعـي. هو "الدوافع الخيرية الزائفة." ومرة أخرى، يرى باستيا ثمة تناقض آخر. إن لم تكـن الأعمـال الخيرية طوعية، فإنها ستحطم الحرية والعدالة. فالقانون لا يعطي شيئاً إن لم يكن ذلك الشيء بدايةً قد ُأخذ من مالكه الشرعي. وينطبق هذا التحليل على كل أشكال تدخل الحكومة، مـن التعريفـات الجمركية إلى ما يسمى بالتعليم العام.

تبدو كلمات باستيا طازجة وكأنها قد كُتِبت اليوم. فهو يوضح ان بإمكان الفرد أن يتعـرف على النهب الشرعي من خلال النظر إلى القوانين التي تخوّل إعطاء ملكية شخص ما إلى شخص آخر. إن مثل هذه القوانين لابد ان تُلغى بسرعة وبلا تأجيل. ولكنه -أي باستيا- يحـذّر مـن أن "الشخص المستفيد من مثل هذا القانون سوف يشتكي بمـرارة مُـدافعاً عـن حقوقـه المكتـسبة وصلاحياته." كانت نصيحة باستيا مباشرة: "لا تصغوا إلى هذه السفـسطة مـن ذوي المـصالح الممنوحة. فقبول هذه المجادلات سيبني النهب الشرعي ويجعل منه نظاماً كاملاً." وفي الواقع، إن هذا الأمر قد حدث سابقاً. وما التضليل الذي نعيشه في يومنا هذا سوى محاولة لاغناء كـل فـردٍ على حساب كل فرد آخر.

ويكتب باستيا أن النظرة العالمية التي تشكل أساس تشويه القانون ترى أن الانـسان كيـان سلبي، يفتقر الى المحرك الذاتي وينتظر يد المُشرّع الحكيم وخطته. ويقتبس من روسو قولـه: "إن المُشرّع هو الميكانيكي الذي يخترع الآلة" ومن سانت جست قوله "المُشرّع يسيطر على المستقبل، إن إرادة الخير للبشرية أمرٌ متروكٌ له. وهو الذي يجعل الناس بالصورة التي يريدها لهم." كمـا يقتبس تعليق روبسبير الحاد: "إن وظيفة الحكومة هي أن تقود القوى الجسدية والأخلاقيـة للأمـة صوب الهدف الذي خُلِقتْ من اجله الجمهورية."

ويسترجع باستيا إدانة آدم سميث "رجل النظام" الذي يرى الناس مجـرد أحجـار يجـري تحريكهم على لوحة الشطرنج. وعلى المُشرّع ان يُشذّب الفروق البشرية ليلغيها لانجاز أهدافـه إذ أنها تعيق الخطة. الانسجام القسري هو نظام اليوم (وهل هناك أي نوعٍ آخر؟). ويقتـبس باسـتيا

كتابات العديد من الكُتّاب في هذا الخصوص، ومن ثم يَرُد قائلاً:

"أوه، أيها الكُتّاب المبجلون! تذكروا رجاءً، بين حين وآخر أن هذا الطين، وهـذا الرمـل، وهذا السماد الذي تتعاملون معه هو البشر! وهؤلاء البشر مثلكم، نظراؤكم! هم بشرٌ اذكياءٌ وأحرار مثلكم! وقد استلموا مثلما استلمتم من الله ملكات المراقبـة والتخطـيط للمـستقبل، والتفكير والحكم على الأشياء."

وبعد اقتباسه للعديد من هؤلاء الكُتّاب الذين كانوا راغبين جداً في تكريس أنفـسهم لإعـادة اكتشاف الناس، لم يستطع باستيا أن يحبس غضبه فقال : "آه، أنتم أيها المخلوقات البائسة! أنتم يـا من تعتقدون أنكم عظماء! أنتم يا من جزمتم بأن الإنسانية صغيرة! أنتم يا مـن ترغبـون فـي إصلاح كل شيء! لِمَ لا تصلحون أنفسكم؟ سيكون ذلك مناسباً بما فيه الكفاية."

كما أن باستيا لم يسمح للديمقراطية غير المقيدة من أن تفلـت مـن قبـضته. فبفـصاحته المعهودة، يذهب بشكل مباشر إلى جوهر القضية ويدخل في صلبها. يشيد الـديمقراطي بحكمـة الناس. مم تتكون هذه الحكمة؟ تتكون من القدرة على التقاط كل المُشرّعين الأقوياء –وهـذا كـل شيء. "الناس الذين كانوا حكماء جداً، شرفاء جداً، وكاملين جداً خلال فترة الانتخابات، ليس لديهم الآن أية نزعات من أي نوع، وإذا كانت لديهم بعض النزعات، فإنها تلك التي تقود إلى الأسـفل، إلى الامتهان... أما إذا كان الناس على ما يشير السياسيون إليه من العجز والجهل وعدم الأخلاق، لماذا يدافعون عن حقوق هؤلاء الناس في التصويت بكل هذا الإصرار المتحمس؟" وإذا "كانـت النزعات الطبيعية للبشر على هذا المستوى من السوء بحيث أنه ليس من الأمان السماح للناس بأن

يكونوا أحراراً، إذن كيف أصبحت نزعات هؤلاء المنظمين حسنة دائماً؟"

أنهى باستيا كتابه بنداء مرتفع للحرية ورفض لكل المقترحات الرامية إلى فرض تنظيمات اجتماعية غير طبيعية على البشر. وناشد جميع المُشرّعين والمصلحين المثاليين إلى رفض كل الأنظمة، وتجريب الحرية.

في السنوات التي تلت نشر كتاب القانون، استطاعت كتابات قليلة جداً في مجال التقاليد الليبرالية الكلاسيكية أن تضاهيه أو تقترب منه في نقائه، وقوته، وفي صفاته شبه الشعرية. وياللأسف، فالعالم بعيدٌ عن تعلم دروس القانون. سيحزن باستيا لما آلت إليه أمريكا. لقد قام باستيا بتحذيرنا. وقد عرّف المبادئ التي لاغنى عنها للمجتمع الإنساني اللائق، وجعلها –أي المبادئ- في متناول يد الجميع، في الصراع من أجل انهاء النهب المُشرعن من قبل الأنظمة الدولانية (أنظمة الدول التي تتحكم بالموارد الاقتصادية) ومن أجل حماية حرية الفرد، هل من مزيد يمكن أن نطلبه من شخص واحد؟

القانون

فريدريك باستيا

انحرف القانون! وانحرفت معه قوات شرطة الدولة! وأقول أن القانون، لم يتغير ويحيد عن هدفه الأصلي فحسب، بل إنه أخذ يسعى إلى غايةٍ مناقضةٍ تماماً! لقد أصبح القانون سلاحاً لكل نوعٍ من أنواع الجشع! بدلاً من متابعة الجريمة، أصبح القانون نفسه مذنباً بالشرور التي يفترض به أن يعاقبها!

إن كان هذا صحيحاً، إذن فهي حقيقة جدية، ويقتضي واجبي الأخلاقي أن أجذب انتباه إخوتي المواطنين إليها.

الحياة هبةٌ من ا

نحن نحمل هبة ا التي شملت جميع الآخرين. هذه الهبة هي الحياة –الجسدية، الذهنية، والحياة الأخلاقية.

ولكن الحياة لا تستطيع لوحدها الحفاظ على نفسها بمفردها. لقد ائتمننا خالق الحياة وحمّلنا مسؤولية الحفاظ عليها وتطويرها وإكمالها. ومن أجل إنجاز ذلك، فقد حبانا ا بمجموعة من الملكات والاستعدادات الطبيعية المذهلة. كما وضعنا ا وسط تنوع من الموارد الطبيعية. ومن خلال تطبيق ملكاتنا وقدراتنا على هذه الموارد، فإننا نحولها إلى منتجاتٍ ثم نستخدمها. وهذه

العملية ضرورية جداً من أجل أن تسير الحياة مسارها المحدد.

الحياة، القدرات، والإنتاج –بعبارة أخرى، الفردية، الحرية، والملكية– هذا هـو الإنـسان وعلى الرغم من احتيال القادة السياسيين الماكرين، فإن هذه الهبات الإلهية الـثلاث تـسبق كـل التشريع البشري، وهي أسمى منه.

الحياة، والحرية، والملكية لم تتواجد لأن البشر قد صنعوا القوانين. على العكـس، فـإن الحقيقة القائلة بأن الحياة، والحرية، والملكية قد وجدت قبل ذلك بكثير، هي التي جعلـت النـاس يصنعون القوانين ويضعونها في المقام الاول.

ما هو القانون؟

ما هو القانون إذن؟ إنه التنظيم الجمعي للحق الفردي للدفاع القانوني.

كلٌ منا لديه حق طبيعي –من ا – لحماية شخـصه، حريتـه، وملكيتـه. وهـذه هـي المستلزمات الأساسية للحياة. والحفاظ على أي واحدة منها يعتمد بشكل كامل على الحفـاظ علـى الأخريين. ما هي قابليتنا واستعداداتنا إن لم تكن امتداداً لفرديتنا؟ وما هي الملكية إن لم تكن امتداداً لقابليتنا؟

إذا كان للفرد حق الدفاع عن شخصه، وحريته، وملكيته -ولو بالقوة- إذن يترتب علـى ذلك أن أية مجموعة من الناس لها الحق في تنظيم ودعم قوة عامة معينة لحمايـة هـذه الحقـوق بشكل مستمر. ويعتمد مبدأ الحق الجمعي هذا –وسبب وجوده وشـرعيته– يعتمـد علـى الحـق

الفردي. والقوة العامة التي تحمي هذا الحق الجمعي لا يمكن منطقياً أن تمتلك أية غايةٍ أخرى أو أية رسالة أخرى غير تلك التي تعمل كبديل لها. لذا، طالما لا يستطيع الفرد شرعياً استخدام القوة ضد شخص أو حرية أو ملكية فردٍ آخر، إذن فالقوة العامة -للسبب ذاته- لا يمكن أن تستخدم قانونياً لتدمير شخص أو حرية أو ملكية الأفراد أو المجموعات.

إن مثل هذا الانحراف في القوة سيكون في كلتا الحالتين، مناقضاً لمنطلقنا. لقد أُعطينا القوة لكي نحمي حقوقنا الفردية. ومن الذي يجرؤ على القول أن القوة قد أُعطيت لنا لندمر الحقوق المتساوية لإخواننا؟ وبما أن أي فردٍ كان لا يستطيع أن يستخدم القوة بشكل قانوني ليدمر حقوق الآخرين من خلال العمل المنفرد، ألا يترتب على ذلك أن المبدأ نفسه ينطبق أيضاً على القوة العامة، وما هي إلا دمج أو توحيد منظم للقوى المنفردة؟

إن صح ذلك، فلا شيء أكثر وضوحاً من النقطة التالية: القانون هو تنظيم الحق الطبيعي للدفاع القانوني. إنه استبدال القوى الفردية بقوة عامة وعلى هذه القوة العامة أن تعمل ما يحق للقوى الفردية أن تعمله فقط ولديها الحق الطبيعي والقانوني في ذلك؛ أن تحمي الأشخاص والحريات والملكيات؛ أن تحافظ على حق كل فرد، وأن تجعل العدالة تحكم فوقنا جميعاً.

حكومة عادلة وثابتة

إذا ما كانت الأمة قد نشأت على هذا الأساس، يبدو لي أن النظام سيعم بين الناس، في الفكر وكذلك في العمل. يبدو لي أن أمةً كهذه ستكوّن أو تؤسس الحكومة الأكثر بساطة، والأسهل

في التقبل والأكثر اقتصادية ومحدودية، والأكثر ابتعاداً عن القمع، والأكثر عدالة، والأطول عمراً بين الحكومات التي يمكن تخيلها –مهما كان الشكل السياسي لتلك الحكومة.

وفي ظل إدارة كهذه، سيفهم كل فرد أنه يمتلك جميع امتيازات وجوده ومسؤولياته. سوف لن يتجادل أي فرد مع الحكومة، شرط أن يُحتَرَم ذلك الشخص، ويكون عمله حـراً، وأن تُحمـى ثمرات جهده ضد أي هجوم غير عادل. عندما نكون ناجحين، ليس علينا أن نشكر الدولـة علـى نجاحنا. وبالعكس، عندما نخفق أو يصيبنا مكروه، فإن تفكيرنا في إلقاء اللائمة على الدولة سيكون أشبه بلوم المزارعين للدولة على الصقيع أو البرد [الذي يتلف مزارعهم]. إن الدولة تُستَشعَرُ فقط من خلال بركات الأمن القيّمة التي يوفرها هذا المفهوم للحكومة.

ونستطيع أن نذكر هنا لغرض الإضافة، أن الشكر كل الشكر إلى عدم تدخل الدولـة فـي الشؤون الخاصة، لأن حاجاتنا وتلبية حاجاتنا ستتطور جميعها في سياق منطقي. سوف لا نـرى عوائلَ فقيرة تبحث عن التعليم الأدبي قبل أن تمتلك خبزاً. سوف لا نرى مدناً تتفاقم سكانياً علـى حساب الضواحي الريفية، كما لا نرى الضواحي الريفية تمتد على حساب المدن. سوف لا نـرى انزياحات كبيرة في رأس المال، والجهد، والسكان تتسبب فيها قرارات المجالس التشريعي.

لقد أصبحت مصادر وجودنا قلقة ومشكوك فيها بواسطة هذه الانزياحـات التـي خلقتهـا الدولة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأفعال تثقل كاهل الحكومة بمسؤوليات متزايدة.

الانحراف التام للقانون

ولكن لسوء الحظ، لم يُقيّد القانون نفسه ويلتزم بوظائفه الحقيقية. وعندما تجاوز وظائفه الحقيقية، فإنه لم يفعل ذلك في قضايا غير منطقية أو غير مهمة أو في قضايا جدلية. بل ذهب القانون إلى أبعد من ذلك؛ وأخذ يعمل على نقيض أهدافه تماماً. لقد استُخدِم القانون لتحطيم هدفه الخاص: لقد استخدم لمحق وإبادة العدالة التي كان يفترض به أن يحافظ عليها، ولتكبيل وتدمير الحقوق التي كان احترامها هو غايته الحقيقية. لقد وضع القانون القوة الجمعية تحت تصرف البعض من عديمي الضمير الذين يرغبون، بلا خوف، في استغلال شخص وحرية وملكية الآخرين. لقد حَوّل النهب إلى حق، من أجل حماية النهب. كما حَوّل الدفاع الشرعي إلى جريمة، من أجل معاقبة الدفاع الشرعي.

كيف تم هذا الانحراف في القانون؟ وما هي نتائجه؟

لقد أفسد القانون بتأثير سببين مختلفين تماماً: الجشع الأحمق و[النزعات] الخيرية الزائفة. دعونا نتحدث عن الأول.

نزعة البشر المهلكة

حماية الذات وتطويرها تطلعاتٌ شائعة بين جميع الناس. وإذا ما تمتع كل فرد كان بحرية استخدامٍ غير مقيدٍ لقدراته الطبيعية واستخدامٍ حرٍ لثمرات جهوده، سيكون التطور الاجتماعي

مستمراً غير منقطع، ثابتاً ولا يخيّب الظنون.

ولكن هناك أيضاً ثمة نزعة أخرى شائعة بين الناس. فعندما يكون بمقدورهم، يرغبون في العيش والازدهار على حساب الآخرين. وليس هذا بالاتهام الأهوج. ولم يأتِ من روحٍ متـشائمةٍ قاسية. وسجلات التاريخ حافلة بالشهادات التي تثبت حقيقة ذلك: كالحروب المتتاليـة، والهجـرة الجماعية، والاضطهاد الديني، والعبودية الكونية، وعدم النزاهة في التجـارة، والاحتكـارات. إن الرغبة المحتومة متأصلة في طبيعة الإنسان ذاتها –في تلك الغريزة البدائية، الكونيـة، والتـي لا تكبح الغريزة التي تدفعه نحو إشباع رغباته بأقل ألمٍ ممكن.

الملكية والنهب

يستطيع الإنسان أن يعيش ويشبع حاجاته من خلال العمـل المتواصـل فقـط، التطبيـق المتواصل لقدراته الشخصية على الموارد الطبيعية. وهذه العملية هي اصل الملكية.

ولكن يصحّ أيضاً أن الإنسان قد يعيش ويشبع حاجاته بواسطة الاستحواذ علـى منتجـات الآخرين واستهلاكها. وهذه العملية هي أصل النهب.

والآن، طالما أن الإنسان مجبولٌ فطرياً على تجنب الألم –وطالمـا أن العمـل ألـمٌ فـي حقيقته– فإن ذلك يقود الناس للجوء إلى النهب كلما كان النهب أسهل من العمل. ويوضح التـاريخ ذلك بشكل جلي. وتحت هذه الظروف، لا الدين ولا الأخلاق بقادرين على إيقافه.

متى إذن يتوقف النهب؟ يتوقف النهب عندما يصبح أكثر إيلاماً واكثر خطراً من العمل.

من الواضح إذن أن الغاية الصحيحة للقانون هي استخدام صلاحية قوته الجمعية لإيقاف هذا الميل المحتوم نحو النهب بدلاً من العمل. إن جميع مقاييس القانون يجب أن تحمي الملكية وتعاقب النهب.

ولكن القانون، بشكل عام، يصنعه رجلٌ واحدٌ أو طبقةٌ واحدة من الناس. وطالما كان القانون لا يعمل بدون دعم ومساندة قوة حاكمة، فإن هذه القوة يجب أن تعطى لهؤلاء الذين يصنعون القانون.

تفسر هذه الحقيقة، بالإضافة إلى النزعة المحتومة المتواجدة في قلب الإنسان والتي تدفعه إلى إشباع حاجاته بأقل جهدٍ ممكن، تفسر الانحراف الكوني الشامل تقريباً للقانون. إذن فمن السهل أن نفهم كيف أن القانون، بدلاً من فحص وتتبع الظلم، يصبح سلاحاً لا يُقهر بيد الظلم. من السهل أن نفهم لماذا استُخدِمَ القانون من قبل المُشرّع لأغراض التدمير، بدرجات متفاوتة بين سائر الناس، لتدمير استقلالهم الشخصي بالعبودية، وحريتهم بالقمع، وملكيتهم بالنهب. ويتم هذا لمصلحة الشخص الذي يصنع القانون، وبالتناسب مع القوة التي بيديه.

ضحايا النهب القانوني

يتمرد الناس بشكل طبيعي ضد الظلم الذي يقعون ضحايا له. لذا عندما ينتظم النهب بواسطة القانون لفائدة هؤلاء الذين يصنعون القانون، ستحاول جميع الطبقات المنهوبة الدخول

بشكل ما –بالسبل السلمية أو الثورية– في عملية صنع القوانين. وهذه الطبقات المنهوبة، حسب درجة معرفتها وتنوّرها، ستقدم واحداً من هدفين مختلفين تماماً عندما تحصل على السلطة السياسية: إما سيرغبون فعلاً في إيقاف النهب القانوني، أو ربما سيشاركون فيه.

الويل للأمةِ عندما ينتشر الهدف الأخير بين الضحايا الجماعية للنهب القانوني حين يمسكون بدورهم السلطة لصنع القوانين.

وريثما يحصل ذلك، يمارس القلة النهب القانوني على الآخرين، وهي ممارسة شائعة حيث يتحدد حق المشاركة في صنع القانون بأشخاصٍ قليلين. ولكن بعد ذلك، تصبح المشاركة في صنع القوانين شاملة. ويبدأ سعي الناس إلى موازنة مصالحهم المتصارعة من خلال النهب الشامل. وبدلاً من اقتلاع الظلم الموجود في المجتمع، يقومون بتعميم الظلم وتوسيعه. وحالما تحصل الطبقات المنهوبة على السلطة السياسية، تؤسس نظام انتقام وثأر ضد الطبقات الأخرى. وسوف لن يبطلوا أو يلغوا النهب الشرعي. (إذ يحتاج هذا الهدف إلى تنويرٍ اكثر مما يمتلكون.) بدلاً من ذلك سيقلدون وينافسون أسلافهم الشريرين من خلال المشاركة في هذا النهب الشرعي حتى وإن كان ضد مصالحهم الخاصة.

يبدو من الضروري، قبل أن يظهر عصر العدالة، أن على كل فردٍ أن يعاني من الويلات القاسية –البعض منهم كجزاء لشرورهم والبعض الآخر لافتقارهم إلى الفهم.

نتائج النهب الشرعي

من المستحيل تقديم تغييرٍ أعظم، أو شرّ أجسم من هذا إلى المجتمع: تحويل القانون إلى أداة للنهب.

ما هي عواقب مثل هذا الانحراف؟ نحتاج إلى كتبٍ لنصفها جميعاً. لذا سنقتنع بتأشير أبرزها وأكثرها وقعاً.

في المقام الأول، إن هذا الانحراف يمحو من ضمير كل فردٍ الفرق بين العدل والظلم.

لا يستطيع أي مجتمعٍ أن يعيش ما لم تُحتَرَم القوانين إلى درجة معينة. وأسلم طريقةٍ لجعل القوانين محترمة، هي أن نجعلها جديرة بالاحترام، عندما يتناقض القانون والأخلاق مع أحدهما الآخر، سيكون لدى المواطن أن يختار خياراً قاسياً، إما أن يخسر حاسته الأخلاقية، أو يفقد احترامه للقانون، ولكلا الشرين عواقب متساوية، وسيكون من الصعب على الشخص أن يختار بينهما. إن طبيعة القانون هي الحفاظ على العدالة. وهذا هو الحال دائماً في عقول الناس، إذ القانون والعدالة هما شيء واحد لا غير. هنالك ميلٌ قويٌ لدينا جميعاً نحو الاعتقاد بأن أي شيء قانوني هو شيء شرعي. ينتشر هذا الاعتقاد بشكل واسع حيث أن العديد من الأشخاص يعتقدون خطأً أن الأشياء عادلة لأن القانون يجعلها كذلك. لذا، من أجل أن يبدو النهب عادلاً ومقدساً للعديد من الضمائر، ليس على القانون سوى أن يُقرّ هذا النهب ويشرّعه ويصادق عليه. فالعبودية والقيود والاحتكار تجد من يدافع عنها ليس فقط في صفوف هؤلاء المستفيدين منها، بل بين الذين

يعانون منها أيضاً.

قدر المنشقين

إذا ما أقدمتَ على التشكيك بأخلاقية هذه الأعراف والقوانين، سيقال عنك بكـل شـجاعة "أنك مخترعٌ خطر، أو أنك مثالي، أو مُنظّر، أو مخرب هدّام، وأنك ستحطم الأساس الـذي بُنـي عليه المجتمع."

وإذا ألقيتَ محاضرةً حول الأخلاق أو حول علم السياسة، ستجد أن بعضاً من المنظمـات الرسمية تلتمس الحكومة وتتوسل إليها بخصوص هذا المنحى من الأفكار: "لم يعد هذا العلم يُدرَس من وجهة نظر التجارة الحرة (للحرية، والملكية، والعدالة) كما كانت الحال من قبل، ولكـن فـي المستقبل أيضاً، سيجري تدريس العلم بشكل خاص من وجهة نظر الحقائق والقوانين التي تـنظم الصناعة الفرنسية (الحقائق والقوانين التي تناقض الحرية والملكية والعدالة.) لذلك، في ظـروف التعليم الذي تمنحه الحكومة، يحجم الأستاذ بكل صرامة وحذر عن المـساس بـالقوانين الـسارية واحترامها ولو بأبسط درجة كانت."

لذلك، إذا ما وجد قانون يقرّ الرق (العبودية) أو الاحتكار، أو القمع أو السرقة، بأي شكل من الأشكال، فيجب أن لا يذكر ذلك مطلقاً. إذ كيف يمكن أن يذكر دون تحطيم الاحتـرام الـذي يلهمه ذلك القانون؟ إضافة الى ما تقدم، يجب ان تُدرّس الأخلاق والسياسة من وجهة نظـر هـذا القانون آنف الذكر؛ من خلال الافتراض بأنه يجب أن يكون قانوناً عادلاً طالما كان قانوناً.

تأثير آخر لهذا الانحراف المأساوي للقانون هو أن يعطي أهمية مبالغٌ فيهـا للحماسـات والصراعات السياسية، وللسياسة بشكل عام.

أستطيع ان أبرهن هذا الأمر بآلاف الطرق، ولكن من قبيل الإيـضاح، سـأحدد نفـسي بموضوعٍ شغل عقول الجميع مؤخراً ألا وهو: الاقتراع (الانتخاب) الشامل.

من الذي سوف يحكم؟

سوف لن يتفق معي اتباع مدرسة روسو الفكرية في ذلك –أتباع روسو الـذين يعتبـرون أنفسهم متفوقين والذين أرى أنهم متخلفون عشرين قرناً وراء العصر. ولكن التصويت أو الاقتراع الشامل –إذا ما استخدمنا العبارة بمعناها المحدد جداً– ليس واحداً من تلـك العقائـد أو المبـادئ المقدسة التي يعد مجرد التشكيك فيها أو تفحصها جريمة نكراء. في الواقع، قد توجّه الكثير مـن الاعتراضات إلى الانتخاب الشامل.

أولاً، إن كلمة "شامل" تخفي مغالطة كبرى. فعلى سبيل المثال، هناك ستٌ وثلاثون مليون نسمة في فرنسا. لذا فإنك إن جعلت حق التصويت شاملاً، يجب أن يكون هناك سـتٌ وثلاثـون مليون ناخب. ولكن أكثر الأنظمة توسعاً لا يسمح سوى لتسع ملايين نسمة في التصويت. ويستثنى ثلاثة من كل أربعة أشخاص. والأكثر من ذلك، أنهم يستثنون من قبل الـشخص الرابـع. وهـذا الشخص الأخير، يقترب من مبدأ عدم القدرة ويجعله سبباً له وراء استبعاد الآخرين.

إذن، فالتصويت الشامل يعني أنه شامل بالنسبة لهؤلاء القادرين. ولكن يبقى هناك سـؤال

حقيقي: من هو القادر؟ هل القاصرون والإناث، والأشخاص المجانين، والأشخاص الذين اقترفوا بعض الجرائم الكبرى، هم الوحيدون الذين وصفوا على أنهم غير قادرين؟

السبب وراء تقييد التصويت

إن تفحصاً دقيقاً للموضوع سيظهر لنا الدافع الذي تسبب في جعل حق التصويت مبنياً على افتراض عدم القدرة. والدافع هو أن القائم بالانتخاب أو التصويت (الناخب) لا يمارس هذا الحق لنفسه فقط، ولكن للجميع.

ويتشابه في هذا الخصوص النظام الانتخابي الأوسع والنظام الانتخابي الأكثر محدوديةً. بينما يختلفان فقط فيما يخص الأمور التي تُشكل أو تكوّن عدم القدرة. ليس الأمر أمر اختلافٍ في المبدأ بل اختلاف في الدرجة فقط.

إذا ما كان حق التصويت يجيء مع ولادة الشخص، كما يزعم الجمهوريون من أتباع المدرستين الفكريتين الإغريقية والرومانية في يومنا هذا، إذن سيكون من الإجحاف والظلم أن يمنع البالغون النساء والاطفال من التصويت. لِمَ يُمنعون؟ لافتراض أنهم غير قادرين. لماذا يكون عدم القدرة حافزاً على استثنائهم لأن الناخب ليس وحده من سيعاني من عواقب الإدلاء بصوته، لأن كل صوت يَمّس الجميع في المجتمع بأسره ويؤثر عليهم، لأن الناس في المجتمع يمتلكون الحق في المطالبة ببعض الضمانات فيما يتعلق بالأعمال التي يعتمد عليها وجودهم ورفاهيتهم.

الحل هو تقييد القانون

أعرفُ ما يمكن أن يقال كحلٍ لما تقدم؛ ما الذي يمكن أن تكون الاعتراضات، لكن هـذا ليس مكاناً ملائماً لندخ في جدلٍ مضنٍ من هذا النوع. أود هنا أن أشير فقط إلى إن هـذا الجـدل حول التصويت الشامل (كسائر القضايا السياسية الأخرى) يستفز الأمم ويثير غضبها، ويتـسبب في سقوطها، سيفقد كل أهميته تقريباً (أي الجدل) إذا كان القانون على ما ينبغي له أن يكون.

في الحقيقة، إذا كان القانون قد صيغ وقُيِّـد لحماية الأفراد كلهم والحريات كلها والملكيات كلها، إذا لم يكن القانون سوى دمجٍ منظمٍ لحق الفرد في الدفاع عن النفس؛ إذا كان القـانون هـو العقبة، والمراقب والمعاقب لكل أشكال القمع والنهب، هل سيكون عندئذٍ من المحتمل أننا سنتجادل كثيراً حول توسيع حق الانتخاب بوصفنا مواطنين؟

تحت هذه الظروف، هل من المحتمل أن توسيع حق التصويت سيعرّض المـصلحة العليـا والسلام العام إلى الخطر؟ أليس من المعقول أن الطبقات المستثناة سترفض الانتظار بسلام حتـى تأتي حقوقها في التصويت؟ أليس من المتوقع أن هؤلاء الذين لديهم الحق في التصويت سيدافعون بحماس عن امتيازهم؟

إذا ما كان القانون مقيداً وملتزماً بوظائفه الاعتيادية، فإن اهتمام كل شخص بالقانون سيكون متساوياً. أليس واضحاً في ظل هذه الظروف، أن هؤلاء الذين انتخبوا لا يستطيعون إزعاج هؤلاء الذين لم ينتخبوا؟

الفكرة الحتمية للنهب الشرعي

ولكن من ناحية أخرى، تصور أن هذا المبدأ الحتمي قد جرى تقديمه تحت ذريعة التنظـيم، أو الترتيب، أو الحماية، أو التشجيع، يقوم القانون بأخذ الملكية من شخص ويعطيها إلـى شـخص آخر! يأخذ القانون ثروة الجميع ويعطيها إلى القلة -كثروة المزارعين، أوالصناعيين، أو أصـحاب السفن، أو الفنانين، أو الممثلين الكوميديين. تحت ظروف كهذه، ستتطلع كل طبقة دون شك، إلى أن تمسك بالقانون، وهذا شيء منطقي.

ستطالب الطبقات المستثناة بحقها في التصويت بغضب شديد –وستقذف بالمجتمع بدلاً من المحافظة عليه. حتى الشحاذين والصعاليك سيثبتون لك أنهم أيضاً يتمتعون بحق لا يقبل الجدل في التصويت. سيقولون لك: "إننا لا نستطيع شراء الخمر، أو التبغ أو الملح دون دفع الـضريبة. وأن قسماً من هذه الضريبة التي ندفعها تعطى من قبل القانون –على شكل امتيازات أو إعانات مالية– إلى رجال أغنى منا. ويقوم آخرون باستخدام القانون لرفع أسعار الخبز، أو اللحم، أو الحديـد، أو الملابس. لذا فطالما يقوم كل شخص باستخدام القانون لأجل مصلحته الخاصة، نحن ايضاً نريـد استخدام القانون لأجل مصالحنا الخاصة. نطلب من القانون حق الإغاثـة وهـو نهـبُ الفقـراء. وللحصول على هذا الحق، لابد أن نكون ناخبين وأعضاء في المجلس التشريعي لكي ننظم التسول على مستوى عالٍ لصالح طبقتنا، مثلما قمتم بتنظيم الحماية على مستوى عالٍ لصالح طبقتكم. الآن لا تقولوا لنا نحن الشحاذون إنكم ستعملون بالنيابة عنا، ثم تقذفون لنا 600,000 فرنك لإسـكاتنا،

كما اقترح السيد ميميريل، كأنكم تتذفون لنا عظمة لنقظمها. لدينا مطالب أخرى وعلى كل حـال، نحن نريد عقد الصفقات لأنفسنا مثلما فعلت الطبقات الأخرى وعقدت الصفقات لانفسها!"

ما الذي تستطيعون قوله جواباً على هذا النقاش!

القانون المنحرف يسبب صراعاً

طالما اعترفنا أن القانون يمكن أن يحيد عن غايته الحقيقية –بمعنى أنـه يتجـاوز علـى الملكية بدلاً من حمايتها– لذا فإن كل فرد سيريد المشاركة في صنع القانون، إما لحماية نفسه ضد النهب أو لاستخدامه لغرض النهب. أما القضايا السياسية فستكون مؤذية ومهيمنة وطاغية ومنتفعة على الدوام. وسيكون هناك اقتتال عند باب مبنى المجلس التشريعي، أما الصراع في داخلـه (أي المجلس) فلن يكون أقل ضراوة. لمعرفة ذلك، قلما نحتاج إلى تتّبع أو تفحّص ما يرشح في الهيئة التشريعية الفرنسية أو الإنجليزية؛ لأن مجرد فهم القضية هو معرفة الحل.

هل ثمة حاجة لتوفير برهان على أن هذا الخرق القبيح للقانون هو مصدرٌ أزليٌ للبغضاء وعدم التجانس؛ وأنه يميل إلى تدمير المجتمع نفسه؟ إذا احتجنا إلى مثل هذا البرهان، فانظروا الى الولايات المتحدة [عام 1850]. إذ ليس هناك من بلدٍ آخر في العالم يحفظ فيه القانون ضمن مجاله المناسب والطبيعي، ألا وهو حماية حرية وملكية كل فرد، أكثر مما في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يظهر أن ليس هناك من بلدٍ آخر يستقر فيه النظام الاجتماعي على أسسٍ أكثر ثباتاً [من تلك التي في الولايات المتحدة]. ولكن حتى في الولايات المتحدة، هناك قضيتان –اثنتان فقط– تقلقـان

وتهددان السلام العام على الدوام.

العبوديةُ نهبٌ والتعريفةُ نهبٌ

ما هاتان القضيتان؟ هما الرق (العبودية) والتعريفة. فهما القضيتان الوحيدتان اللتان يأخذ فيهما القانون دور اللص، خلافاً للروح العامة لجمهورية الولايات المتحدة.

العبوديةُ خرقٌ للحرية، عن طريق القانون. وتعريفة الحماية خرقٌ للملكية، وعن طريق القانون أيضاً.

وإنها لحقيقةٌ واضحةٌ جداً أن هذه الجريمة الشرعية المزدوجة –هي التركة المحزنة الثقيلة المتوارثة من العالم القديم– وممكن أن تكون القضية الوحيدة التي قد تقود إلى دمار الاتحاد، وستفعل ذلك للأسف. إنه من المستحيل حقاً أن نتخيل، في قلب المجتمع، حقيقة مذهلةً أكثر من هذه ألا وهي أن القانون قد اصبح أداةً للظلم. وإذا كانت هذه الحقيقة ستجلب عواقب وخيمة على الولايات المتحدة –التي انحرف فيها القانون عن غايته الطبيعية فيما يخص العبودية والتعريفة فقط– فما الذي ستكون عليه الحال، وكيف تكون العواقب في أوروبا، حيث صار انحراف القانون مبدأً ونظاماً؟

نوعان من النهب

قال السيد دي مونتالامبير [سياسي وكاتب]، متبنياً الفكرة الموجودة في الإعلان الشهير للسيد كارلبير: "علينا أن نحارب الاشتراكية." وبحسب تعريف الاشتراكية الذي قدّمه السيد

تشارلز دوبن، فقد كان مونتالامبير يعني: "علينا أن نحارب النهب."

ولكن أي نهبٍ كان يقصد؟ إذ أن هناك نوعين من النهب: شرعي ولاشرعي.

لا أعتقد أن النهب اللاشرعي، مثل السرقة أو الاحتيال –الذي يعرفه الجهاز الجنائي ويتوقعه ويعاقب عليه– لا أعتقد ان هذا النهب يمكن أن يسمى اشتراكية. انه ليس ذلك النوع من النهب الذي يهدد بنى المجتمع على نحو منظم. على كل حال، فالحرب ضد هذا النوع من النهب لم تنتظر أمراً من هؤلاء الرجال. فقبل ثورة شباط 1848 بوقت طويل –بل حتى قبل ظهور الاشتراكية نفسها بوقت طويل– قامت فرنسا بتوفير الشرطة والقضاة، وشرطة الدرك والسجون والمشانق لغرض محاربة النهب اللاشرعي، أعد القانون نفسه هذه الحرب، ولي رغبة بهذا الخصوص ورأي وهو القول أن القانون يجب أن يحافظ على هذا الموقف تجاه النهب دائماً.

القانون يدافع عن النهب

ولكنه لا يفعل ذلك دائماً. في بعض الأحيان، يدافع القانون عن النهب ويساهم فيه. لذا يأمن المستفيدون من الخزي والخطر والريبة التي تنطوي عليها أفعالهم في غير تلك الظروف (أي في الظروف الاعتيادية). وفي أحيان اخرى، يضع القانون كل جهاز القضاة والشرطة والسجون وشرطة الدرك في خدمة اللصوص الناهبين، ويهدد الضحية –عندما يدافع عن نفسه- كما لو كان مجرماً. وباختصار، هناك نهب شرعي، وهو الذي عناه السيد دي مونتالامبير في حديثه، دون شك.

وقد لا يكون هذا النهب الشرعي سوى لطخة منعزلة في المقاييس التشريعية للنـاس. إن كان كذلك، فمن الأفضل مسحها والتخلص منها بأقل قدر ممكن من الخطب والاستنكارات –علـى الرغم من اضطراب المصالح الممنوحة.

كيف نُعرّف النهب الشرعي

ولكن كيف يمكن تحديد هوية هذا النهب الشرعي؟ ببساطة شديدة. أنظـر فيمـا إذا كـان القانون يأخذ من بعض الأشخاص ما يملكون ويعطيه إلى أشخاص آخرين لا تعود ملكيتـه لهـم. أنظر فيما إذا كان القانون ينفع مواطناً معيناً على حساب الآخر من خلال عمل يعجـز المـواطن نفسه عن فعله دون ارتكاب جريمة. ثم إلغ هذا القانون بلا تأخير، إذ أنه ليس شراً بذاته فحـسب، ولكنه مصدرٌ خصبٌ لشرورٍ أخرى فهو يدعو إلى الانتقام والثأر. إذا لم يُلغَ مثل هذا القانون على الفور –وربما يكون حالة منفصلة– فإنه سينتشر، ويتضاعف ويتطور ليصبح نظاماً.

إلا أن الشخص المستفيد من هذا القانون سيشتكي بمرارة، مدافعاً عن حقوقـه المكتـسبة وسوف يزعم أن الدولة ملزمة بحماية وتشجيع صناعته هو بالذات، وأن هذا الأجراء يغني الدولة لأن الصناعة المحمية ستكون قادرة على إنفاق الكثير وعلى دفع أجور أعلى إلى أبنـاء الطبقـة العاملة الفقيرة.

لا تصغوا إلى هذه السفسطة من ذوي المصالح الممنوحة. فقبول هذه الجدالات والمناقشات سيبني النهب الشرعي ويجعل منه نظاماً كاملاً. وفي الواقع إن هذا الأمر قد حدث سـابقاً. ومـا التضليل الذي نعيشه اليوم سوى محاولة لإغناء كل فرد على حساب كل فرد آخر؛ لجعل النهـب

شاملاً بذريعة تنظيمه.

للنهب الشرعي أسماء عديدة

الآن، يمكن ارتكاب النهب الشرعي بطرقٍ لا حصر لها. لذا لدينا طرق لا حصر لها في تنظيمه: كالتعريفات الجمركية، والحماية، والإعانات المالية، والتشجيعات، والضرائب التصاعدية، والمدارس العامة، والوظائف المضمونة، والأرباح المضمونة، وأجور الحد الأدنى، وحق الإغاثة، وحق أدوات العمل، والائتمان السهل... إلخ، إلخ. جميع هذه الخطط مجتمعة –مع هدفها العام للنهب الشرعي– تكوّن الاشتراكية.

الآن، طالما كانت الاشتراكية في ظل هذا التعريف كياناً من تعاليم عقائدية، أي هجوم يمكن أن يشن ضدها غير حربٍ من تعاليم عقائدية أخرى؟ إذا ما وجدتَ ان هذا المذهب الاشتراكي مزيفاً وشريراً وغير معقول، إذن فادحضه وفنّده. وفوق كل شيء، إذا ما أردت أن تكون قوياً، فابدأ باقتلاع أي جزيئةٍ أو أداة اشتراكية قد تكون زحفت في تشريعك. وليست هذه بالمهمة اليسيرة.

الاشتراكية نهب شرعي

كان السيد دي مونتالامبير قد اتُهِمَ بالرغبة في محاربة الاشتراكية باستخدام القوة الغاشمة. ويجب أن يُبّرأ من هذا الاتهام، لأنه قد قال بصراحة: "الحرب التي علينا أن نخوضها ضد الاشتراكية يجب أن تكون منسجمةً مع القانون والشرف والعدالة."

ولكن لِمَ لم يرَ السيد دي مونتالامبير أنه قد وضع نفسه في دائرة عدوانية؟ فهل سيُستخدم القانون لمناهضة الاشتراكية؟ ولكن الاشتراكية نفسها تستند على القانون. يرغب الاشتراكيون في ممارسة النهب الشرعي، وليس النهب اللاشرعي. فالاشتراكيون، كسائر الاحتكاريين الآخـرين، يرغبون في جعل القانون سلاحهم الخاص. وعندما يصبح القانون إلى جانب الاشتراكية، فكيـف يمكن استخدامه ضدها؟ عندما يسوّغ القانون النهب ويشجع عليه فإنه (أي النهب) سوف لن يخشى محاكمك وشرطتك أو سجونك. بل إنه ربما ينادي عليهم لغرض المساعدة.

ولأجل منع هذا، هل عليك أن تستثني الاشتراكية من الدخول في صناعة القـوانين؟ هـل ستمنع الاشتراكيين من الدخول في مبنى المجلس التشريعي؟ سوف لن تنجح في ذلك، كما أتوقع، طالما استمر النهب الشرعي في كونه العمل الرئيس للمشرّعين (أعضاء هيئة التشريع). ومن غير المنطقي –بل من المضحك– أن نفترض ما هو غير ذلك.

الاختيار أمامنا

لابد من حل قضية النهب الشرعي هذه، مرة واحدة وإلى الأبد، وليس هناك سوى طـرقٍ ثلاثةٍ لحلها:

1. القلة ينهبون الكثرة.
2. الجميع ينهبون الجميع.
3. لا أحد ينهب أي أحد.

وعلينا أن نختار ما بين النهب المحدود، النهب الشامل واللا نهب. ويستطيع القـانون أن يتبع واحداً من هذه الاختيارات الثلاثة فقط.

النهب الشرعي المحدود: وينتشر هذا النظام عندما يحدد حق التـصويت أو الانتخـاب، ويلجأُ الفرد إلى هذا النظام لكي يمنع غزو الاشتراكية.

النهب الشرعي الشامل: إننا مهددون بهذا النظام طالما صار حق الانتخاب شاملاً. فقـد قررت الأغلبية ذات حق التصويت الجديد أن تشكل القانون وفق نفس مبدأ النهب الشرعي الـذي كان مستخدماً من قبل أسلافهم حينما كان التصويت محدوداً.

اللا نهب الشرعي: وهذا مبدأ العدالة، والسلام، والنظام، والاستقرار، والانسجام والمنطق. وحتى يوم مماتي، سأظل أنادي بهذا المبدأ وبكل قوة رئتيّ؟ (التي لم تزل ضعيفة للأسف).[1]

الوظيفة الحقيقية للقانون

بكل إخلاص أتساءل، أهناك شيء مطلوب من القانون أكثر من اللانهب؟ وهـل يجـدر استخدام القانون –الذي يتطلب استخدام القوة بشكل لامناص منه– أي بشكل عقلاني لشيء سـوى حماية حقوق الجميع؟ أتحدّى أي شخص كان أن يمد القانون ويوسعه إلى ما وراء هذه الغاية دون تحريفه أو خرقه، وبالتالي تحويل القوة ضد الحق. وهذا هـو الانحـراف الاجتمـاعي الأفـدح والأخطر والأكثر لا منطقيةً مما يخطر في البال. ولابد من الاعتراف بأن الحل الحقيقي –الـذي

[1] **ملاحظة المترجم عن الفرنسية: عندما كتب هذا الكتاب، كان باستيا يعرف أنه يحتضر بسبب السل الرئوي، وفي غضون عام توفي.**

جرى البحث عنه طويلاً في مجال العلاقات الاجتماعية– متوفر في هذه الكلمات البسيطة: القانون هو العدالة المنظمة.

الآن لابد من قول هذا: عندما تنتظم العدالة بواسطة القانون –يعني بـالقوة– فـإن ذلـك يستثني فكرة استخدام القانون (القوة) لتنظيم أي فعالية إنسانية مهما كانت، سواء أكانت جُهـداً، أم عملاً خيرياً، أم زراعةً، أم تجارةً، أم صناعةً، أم تربيةً، أم فناً، أم ديناً. إن تنظيم أي مـن هـذه المجالات بواسطة القانون، سيؤدي بشكل حتمي إلى تدمير المنظمة الأساسية –ألا وهي العدالـة. لأنه بكل حق، كيف يمكننا أن نتصور القوة وهي تستخدم ضد حريـة المـواطنين مـن دون أن تستخدم ضد العدالة، وبذلك تستخدم ضد غايتها الحقيقية المناسبة؟

طُعم الاشتراكية المغري

هنا أواجه المغالطة أو الفكرة الخاطئة الأكثر رواجاً في زماننـا. إذ أن وجـوب عدالـة القانون لا يعد أمراً كافياً بل يجب على القانون أن يكون إنسانياً. كما لا يكفي أن يضمن القـانون لكل مواطن حق الاستخدام الحر وغير المؤذي لقدراته لأجل تطوير الذات جسدياً وذهنياً وأخلاقياً. على خلاف ذلك، يُطلَب من القانون أن يوسّع الازدهار والتعليم والأخلاق بصورة مباشـرة فـي عموم الأمة.

هذا هو الشَرَك أو الطُعم المغري للاشتراكية. وأكرر ثانية: هذان الإستخدامان للقانون يناقض أحدهما الآخر بشكل مباشر. علينا أن نختار بينهما. لا يستطيع المواطن أن يكون حراً ومقيداً فـي الوقت نفسه.

الأخوّة المفروضة تدمر الحرية

كتب لي السيد دي لامارتين مرةً ما يلي: "إن معتقدك هو نصف من برنامجي. لقد وقفـت عند الحرية أما أنا فاستمر حتى الأخوّة." أجبته: "إن نصف برنامج الثاني سيدمر الأول."

في الحقيقة من المستحيل بالنسبة لي ان أفصل كلمة (أخوّة) عن كلمة "طوعي"، لا أستطيع أن أفهم يوماً كيف يمكن فرض الأخوّة بصورة شرعية دون التسبب في تـدمير الحريـة بـشكل شرعي، وذلك يجعل العدالة تداس تحت الأقدام، وبصورة شرعية.

للنهب الشرعي جذران: أولهما، كما أسلفت، هو الجشع البشري، والثاني هـو الأعمـال الإنسانية (الخيرية) الزائفة. عند هذه النقطة أعتقد أن عليّ أن أوضح ما أعنـي بالـضبط بكلمـة "النهب."

النهب ينتهك الملكية

أنا لا أستخدم الكلمة، مثلما يفعل الكثيرون في أي معنى غامض أو ملتبس، أو تقريبي أو مجازي بل أستخدمها بتقلبها العلمي بوصفها كلمة تعبر عن الفكـرة المـضادة للملكيـة [أجـور الأرض، والنقود، أو أي شيء آخر]. عندما تنتقل نسبة من الثروة من الشخص الذي يملكها إلـى أي شخص لا يملكها –دون موافقة الأول أو دون تعويض، سواء بالقوة أم بالاحتيال– عندئذ أقول أن الملكية قد انتُهكتْ. وأن فعل النهب قد ارتُكب.

أقول أن هذا الفعل بالضبط هو ما يُفتَرَضُ بالقانون أن يفهمه دائماً وأبداً وفي كل مكـان.

وعندما يقوم القانون نفسه بارتكاب هذا الفعل الذي يفترض به أن يكافحه، أقول أن النهب مـازال يرتكب، وأضيف أنه من وجهة نظر المجتمع والرفاهية، فإن هذا العدوان ضد الحقوق لهو شـيء أسوأ. وفي هذه الحالة من النهب الشرعي على كل حال، لا يكون الشخص الذي يـستلم الفوائـد مسؤولاً عن فعل النهب. فمسؤولية هذا النهب الشرعي تلقى علـى عـاتق القـانون والمُـشرّع، والمجتمع نفسه، وهناك يكمن الخطر السياسي.

ومن المؤسف أيضاً أن كلمة (نهب) مؤذية وكريهة. حاولت عبثاً أن أجـد كلمـة غيـر مؤذية، إلا أنني لم أرغب في وقت من الأوقات –ولا أرغب الآن– في إضـافة كلمـة مـستفزة مغضبة لمفردات الذين يخالفوننا. لذا سواء صدقني الآخرون أم لا، أعلن أنني لا أقصد مهاجمـة نوايا أو أخلاق أي شخصٍ كان. بل إنني أهاجم فكرة أنا واثق من زيفها، ونظاماً يبدو لـي غيـر عادلٍ وظلماً خارجاً عن نوايانا الشخصية يستفيد منه جميعنا دون رغبة منه في ذلك، كما يعـاني جميعنا منه دون معرفة سبب تلك المعاناة.

ثلاثة أنظمة للنهب

لا نشكك هنا في إخلاص أو صدق هؤلاء الـذين يناصـرون الحمائيـة والاشـتراكية أو الشيوعية. فأي كاتب يحاول القيام بذلك لابد أن يكون متأثراً إما بروح سياسية أو مخاوف سياسية معينة. ولابد من الإشارة إلى أن الحمائية والاشتراكية والشيوعية هي في الأساس شـجيرة مـن ثلاث مراحل مختلفة من نموها. وكل ما يمكن قوله أن النهب الشرعي يظهر أكثر وضوحاً فـي الشيوعية لأنه نهبٌ متكاملٌ، وكذلك في الحمائية لأنه نهبٌ محددٌ بجماعاتٍ خاصـةٍ وصـناعات

خاصة أيضاً.[2] لذا نستنتج من ذلك أنه من بين الأنظمة الثلاثة، الاشتراكيةُ هي الأكثر غموضاً، والأكثر ابتعاداً عن الحسم وبالتالي فهي المرحلة الأصدق من مراحل التطور.

وسواء كانت صادقة أم لا، فإننا لا نشكك بنوايا الأشخاص. في الواقع، لقد أسلفت أن النهب الشرعي يعتمد بشكل جزئي على الإحسان أو حب الخير للإنسانية، حتى وإن كان هذا الإحسان زائفاً.

ومع هذا التفسير دعونا نتفحص قيمة هذا التطلع الشعبي الذي يدعي إنجاز الرفاهية بواسطة النهب العام وأصله ونزعته.

القانون قوة

بما أن القانون ينظم العدالة، يتسائل الاشتراكيون لمَ لا يُنَظم القانون العمل والتربية والدين أيضاً.

لم لا يستخدم القانون لهذه الأغراض؟ لأنه لا يستطيع ان ينظم العمل والتربية والدين دون تحطيم العدالة، علينا أن نتذكر أن القانون قوة، وبالتالي فإن الوظائف المناسبة للقانون لا يمكن أن تمتد بشكل قانوني إلى ما وراء الوظائف المناسبة للقوة.

---

[2] **إذا كان الامتياز الخاص للحماية الحكومية ضد المنافسة –الاحتكار- قد منح إلى مجموعة واحدة فقط في فرنسا كعمال الحديد مثلاً فإن هذا الفعل سيكون نهباً شرعياً واضحاً غير أنه لن يستمر طويلاً. لهذا السبب نرى جميع الحرف المحمية وهي تتحول إلى قضايا عامة. حتى أنهم سينظمون أنفسهم بأسلوب يبدون فيه وكأنهم يمثلون كل الاشخاص الذين يكدحون. إنهم يشعرون غريزياً لأن النهب الشرعي قد حجب أو اختفى من خلال تعميمه.**

عندما يقوم القانون والقوة بحفظ الشخص ضمن حدود العدالة، فإنهما لا يفرضـان شـيئاً سوى السلبية. فهما يجبرانه على الامتناع عن إيذاء الآخرين فقط. فهما لا يتجاوزان أو يخرقـان شخصيته، ولا حريته، ولا ملكيته. بل إنهما يضمان كل هذه الاشياء. وهما **دفاعيان** فهما يـدافعان عن حقوق الجميع وبالتساوي.

القانون مفهوم سلبي

إن الطبيعة غير المؤذية للرسالة التي يؤديها القانون والدفاع القانوني هي شيء بـديهي، فالمنفعة أو الفائدة واضحة، والشرعية غير قابلة للنقاش ومن غير الممكن التشكيك بها.

كما لاحظ أحد اصدقائي، إن المفهوم السلبي للقانون هو على درجة من الصحة، بحيث أن العبارة القائلة أن **غاية القانون هو التسبب في أن تحكم العدالة** ليست عبارةً صائبةً تمامـاً. كمـا ينبغي أن نذكر أن غاية القانون هو منع الظلم من أن يحكم ويسود. والحق أن الظلـم بـدلاً مـن العدل، هو الذي يمتلك وجوداً خاصاً به. وتتحقق العدالة فقط عندما يغيب الظلم.

ولكن عندما يَفرضُ القانون، من خلال أداته الضرورية، أي القوة، على الأفراد، يفـرض ضوابط للعمل، أو طريقةً للتدريس أو موضوعاً للدرس، أو معتقداً أو إيماناً دينياً -حينها لن يبقى القانون سلبياً؛ فهو يُمارَسُ بإيجابية على الناس. فهو يستبدل إرادة المُشرّع بإرادات الناس أنفسهم، ومبادرة المُشرّع بمبادراتهم. عندما يحصل هذا لن يحتاج الناس الى أن يناقـشوا، أو يقـارنوا أو يتمعنوا، أو يخططوا للمستقبل، فسيقوم القانون بذلك بدلاً عنهم. وسيكون الذكاء دعامـة عديمـة الفائدة للناس، وسيكفون عن كونهم رجالاً، سيفقدون شخصياتهم، وحريتاهم وملكياتهم.

حاول أن تتخيل نوعاً من العمل يفرض بالقوة ولا يكون خرقاً للحرية؛ أو تحولاً للثـروة يُفرضُ بالقوة ولا يكون خرقاً للملكية. إذا لم تستطع مزاوجة هذه التناقضات والتوفيق بينهما، إذن يجب أن تستنتج أن القانون لا يستطيع أن ينظم العمل والصناعة دون أن ينظّم الظلم.

الطريقة السياسية

عندما ينظر السياسي إلى المجتمع أثناء خلوته في مكتبه، فإنه سوف يُصدَم بمشهد عـدم المساواة الذي يراه. ويأسى للحرمان الذي هو نصيب العديد من إخواننا، الحرمان الـذي يظهـر أكثر حزناً عندما يقف على نقيض مع الترف والثروة.

ربما يسأل السياسي نفسه عمّا إذا كانت هذه الحال من الأوضـاع قـد حـدثت بواسـطة الفتوحات القديمة وأعمال السلب، وبواسطة النهب الشرعي الأكثر حداثة. ربما يتأمل الافتـراض التالي: بما أن جميع الناس يبحثون عن الخير والرفاهية والكمال، ألا يمكن لشرط العدالة أن يكون كافياً لدفع الجهود الجبارة باتجاه التقدم، وخلق أعظم مساواة ممكنة تتناغم والمسؤولية الفردية؟ لن يكون ذلك منسجماً مع مفهوم المسؤولية الفردية التي أرادها ا من أجل أن يصبح بمقدور البشرية الاختيار بين الفضيلة والرذيلة، وما ينجم عنها من عقاب وثواب؟

ولكن السياسي لن يعطي متسعاً من فكره لهذا. فعقله منـشغل بالمنظمـات والاتحـادات والترتيبات والتدابير-الشرعية أو التي تبدو شرعية. فهو يحاول أن يعالج الشر من خلال زيـادة وإدامة الشيء الحقيقي الذي تسبب بالشر لأول مرة ألا وهو: النهب الشرعي. لقد رأينا أن العدالة مفهوم سلبي. أهناك ولو فعلاً واحداً من الأفعال الشرعية الإيجابية لا يحتوي على مبدأ النهب؟

القانون والإحسان

تقولون: "إن هنالك أشخاصاً ليس لديهم نقوداً وتلتفتون إلى القانون. ولكن القانون ليس ثدياً يملأ نفسه بالحليب والأوعية اللبنية للقانون مزودة بالحليب من مصدر خارج المجتمع. ما من شيء يدخل إلى الخزانة العامة لفائدة مواطنٍ معينٍ أو طبقةٍ معينةٍ ما لم يتم إجبار المواطنين الآخرين أو الطبقات الأخرى على إرساله. إذا ما سَحَبَ كل مواطن الرصيد الذي كان قد وضعه في الخزانة، فمن الحقيقي أن القانون حينها لم يسرق أحداً. ولكن هذا الإجراء لا يفعل شيئاً للأشخاص الذين ليس لديهم مالٌ. إنه لا يوسع تكافؤ الدخل. يمكن للقانون أن يصبح أداة للمساواة فقط عندما يأخذ من بعض الأشخاص ويعطي لأشخاص آخرين. عندما يقوم القانون بذلك، سيكون أداة للنهب.

إحفظ هذا في ذهنك، وتفحص تعريفة الحماية، والإعانات المالية، والأرباح المضمونة، والأعمال المضمونة، ومخططات الإغاثة والرفاهية، والتعليم العام، والضرائب التصاعدية، والسلف الحرة، والأعمال العامة. ستجد أنها تعتمد النهب الشرعي، الظلم المنظم دائماً.

القانون والتعليم

تقولون: "إن هناك أشخاصاً يفتقرون إلى التعليم،" وتلتفتون الى القانون. ولكن القانون، بذاته ليس شعلة من المعرفة والتعلم أنوارها تشرق إلى الخارج. إذ يمتد القانون على مجتمع فيه أناس ذوو معرفةٍ وعلمٍ، وآخرون ليسوا كذلك، فيه بعض المواطنين بحاجة إلى أن يتعلموا،

وآخرون يستطيعون التدريس. وفي قضية التربية هذه، ليس لدى القانون سوى اختيارين: إمـا أن يسمح القانون بصفقة التدريس والتعلم هذه أن تعمل بكل حرية وبدون استخدام القوة، أو أن يجبـر الرغبات البشرية في هذه القضية من خلال الأخذ من البعض لدفع أجور المعلمين الـذين تُعيّـنهم الحكومة لتدريس الآخرين بدون أجر، ولكن في الحالة الثانية يقوم القانون بارتكاب النهب الشرعي من خلال انتهاك الحرية والملكية.

القانون والأخلاق

تقولون: "إن هنالك بعض الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأخلاق أو الدين،" وتلتفتون الـى القانون. ولكن القانون قوة. وهل أنا بحاجة إلى أن أشير إلى مدى عدم جدوى الجهد الذي يُبذلُ في استخدام القانون بقضايا الدين والأخلاق؟

يبدو أن الاشتراكيين، مهما كانوا راضين عن ذاتهم، لا يستطيعون تجنب رؤية هذا النهب الشرعي الهائل الناجم عن مثل هذه الأنظمة والجهود، ولكن ما الذي يفعله الاشـتراكيون؟ إنهـم يخبئون هذا النهب الشرعي بذكاء ويخفون حقيقته عن الآخرين –بل حتى عـن أنفـسهم– تحـت أسماء مغرية كالأخوة، والوحدة، والتنظيم، والترابط. لأننا لا نطلب من القانون إلا القليل –العدالة فقط– يفترضُ الاشتراكيون بأننا نرفض الأخوة والوحدة، والتنظيم والترابط. ويسمينا الاشتراكيون باسم **فرداني أو فردي**.

ولكننا نؤكد للاشتراكيين أننا نستهجن التنظيم القسري فقط، ولـيس التنظـيم الطبيعـي. ونستهجن أشكال الارتباط المفروضة علينا، ولـيس الارتبـاط الطبيعـي. ونـستهجن الأخـوة

المفروضة، وليس الأخوة الحقيقية، ونستهجن الوحدة المصطنعة الشكلية التي لا تفعل شيئاً سوى حرمان الأشخاص من مسؤوليتهم الفردية. ولا نستهجن الوحدة الطبيعية للإنسانية في ظل العناية الإلهية.

إرتباك في المصطلحات

الإشتراكية، شأنها شأن الأفكار القديمة التي انبثقت عنها، تشوّش وتربك التمييز بين الحكومة والمجتمع. ونتيجة لهذا، في كل مرة نعترضُ على شيء فعلته الحكومة، يستنتج الاشتراكيون أننا نعترض على حدوث الشيء برمته أساساً. عندما لا نؤيد تعاليم الدولة، يقول الاشتراكيون أننا ضد التعليم بشتى مظاهره. ونعترض على دين الدولة فيقول الاشتراكيون أننا لا نريد الدين نهائياً. وعندما نعترض على المساواة التي تفرضها الدولة، يقولون عندئذ أننا ضد المساواة وهلم جراً. يبدو وأن الاشتراكيين سيتهموننا بأننا لا نريد الناس أن يأكلوا لأننا لا نريد الدولة أن تزرع الحنطة.

تأثير الكُتّاب الاشتراكيين

كيف خطر ببال السياسيين أن يصدّقوا بالفكرة المشؤومة القائلة بأن القانون يمكن أن ينتج ما لا يحتوي-الثروة، العلم، والدين، التي تشكل الازدهار في الحالة الايجابية؟ أيرجع ذلك إلى تأثير كُتّابنا المحدثين على الشؤون العامة؟

يبني كُتّاب عصرنا الحالي –لا سيما أصحاب المدرسة الفكرية الاشتراكية– نظريتهم على

افتراض عامٍ واحد ألا وهو: تقسيم الجنس البشري إلى قسمين: الناس عموماً –ماعدا الكاتب نفسه– يشكلون المجموعة الأولى، والكاتب -لوحده تماماً- يشكل المجموعة الثانية والأهم. لاشك ان هذه هي الفكرة الأغرب والأعجب والأكثر غروراً بين جميع الأفكار التي وردت إلى العقل البشري!

والواقع أن هؤلاء الكُتّاب في الشؤون العامة قد بدأوا بافتراض أن الناس لا يملكون داخل أنفسهم أي وسيلةٍ للتمييز، أو أي حافزٍ للقيام بعمل. يفترض الكُتّاب أن الناس مواد خاملة –أدوات سلبية، ذرات لا حراك بها، وهم في أفضل حالاتهم، نوع من المزروعات التي لا تكترث حتى بحياتها. ويفترضون أن الناس قابلون للتشكّل والصياغة بإرادة شخص آخر ويده إلى ما لا حصر له من الأشكال المتناسقة والفنية الكاملة تقريباً.

زيادة على ذلك، لا يتردد أي من هؤلاء الكُتّاب في الشؤون الحكومية عن تخيل نفسه هو تحت عنوان المنظّم، أو المكتشف، أو المُشرّع، أو المؤسس إلى غير ذلك من الألقاب، يتخيل أنه هو هذه الإرادة، وأنه هو هذه القوة الكونية المحفزة، هذه القوة الخلاقة التي ترمي رسالتها السامية الرفيعة إلى صياغة هذه المواد المبعثرة –الأشخاص– وتحويلها إلى مجتمع.

ينظر هؤلاء الكُتّاب الاشتراكيون إلى الناس كما ينظر البستاني إلى أشجاره. ومثلما ينسق البستاني الأشجار ويرتبها بشكل أهرام، أو مظلات أو مكعبات، أو مزهريات، أو مراوح أو أي أشكال أخرى، كذلك يقوم الكاتب الاشتراكي بشكل غريب، بتشكيل البشر في جماعات ومسلسلات، ومراكز، ومراكز فرعية، أو خلايا، وفرق عمل، وما إلى ذلك من تقسيمات. ومثلما

يحتاج البستاني إلى الفؤوس ومقصات التشذيب والمنشار وغيرها مـن الأدوات لينـسق أشـكال الأشجار، كذلك يحتاج الكاتب الاشتراكي إلى القوة التي لا يجدها إلا في القانون لكي ينسق البشر. ولهذا الغرض يخترع قوانين التعريفة الجمركية، وقوانين الضرائب، وقوانين الإغاثـة، وقـوانين التعليم.

يريد الاشتراكيون أن يلعبوا دور ا

ينظر الاشتراكيون إلى الناس على أنهم مادة خام تُشّكلُ وتوضع في اتحادات اجتماعيـة. وهذا صحيح جداً بحيث أنه لو ساور الاشتراكيون أي شكٍ حول نجاح هذه الاتحادات، ولو عـن طريق المصادفة، فإنهم سيطلبون عزل نسبة من البشر جانباً لكي يستخدموها **لإجراء التجارب**. إن الفكرة الشائعة القائلة بتجريب جميع الأنظمة معروفة جداً. حتى عرف عن أحد القادة الاشتراكيين مطلبه الجدي من التجمع التأسيسي أن يعطيه ضاحيةً صغيرة بكل سكانها لكي يجـري تجاربـه عليها.

وبالأسلوب نفسه، يقوم المخترع بصناعة أنموذج قبل أن يصنع الماكنة بحجمها الكامـل؛ وكذلك الكيميائي يستهلك بعضاً من المواد الكيميائية في التجارب، ويضّيع المزارع بعض البـذور والأرض لأجل تجربة الفكرة.

ولكن يا لجسامة الفرق بين البستاني وأشجاره، وبين المخترع وماكنته، وبـين الكيميـائي وعناصره، وبين المزارع وبذوره، ويعتقد الاشتراكي بكل صدق أن الفرق ذاته موجودٌ بينه وبين الإنسانية.

لا عجب أن كُتّاب القرن التاسع عشر ينظرون إلى المجتمع على أنه خلق مصطنع لعبقرية المُشرّع. واستحوذت هذه الفكرة –وهي ثمرة التعليم الكلاسيكي– على أذهان جميع مفكري وكُتّاب بلادنا المشهورين وبالنسبة لهؤلاء المفكرين والكُتّاب، تبدو العلاقة بين الأشخاص والمُشرّع كالعلاقة بين الطين وصانع الفخار.

إضافة إلى ذلك، إن الاشتراكيين حتى عندما يقبلون بادراك مبدأ العمل في أعماق قلب الإنسان –مبدأ التمييز في ذهن الإنسان– فإنهم يعتبرون هاتين الهبتين الإلهيتين هبتين مهلكتين ويعتقدون أن الأشخاص، تحت تأثير دافع كل منهما، سيميلون إلى تدمير أنفسهم على نحو مهلك. ويفترض هؤلاء المفكرين والكُتّاب أنه إذا ما تَرَك المُشرّعون الأشخاص أحراراً في إتباع أهوائهم الخاصة، فإنهم سيصلون إلى الإلحاد، بدلاً من الدين، والجهل بدلاً من المعرفة، والفقر بدلاً من الإنتاج والتبادل.

الإشتراكيون يحتقرون البشر

بالنسبة لهؤلاء الكُتّاب، إن من حسن الطالع حقاً أن السماء وهبت بعض الرجال –الحكام والمُشرّعين– الميول والنزعات المتناقضة تماماً ليس لأجلهم فقط، بل لأجل بقية العالم أيضاً! فبينما ينزعُ البشر صوب الشر، يميل المُشرّعون إلى الخير؛ وبينما يتقدم البشر صوب الظلام، يتطلع المُشرّعون إلى التنوير؛ وبينما ينسحب البشر تجاه الرذيلة، ينجذب المُشرّعون إلى الفضيلة. وطالما قرروا أن هذه هي حقيقة الأمور، فقد طلبوا استخدام القوة من أجل استبدال ميولهم ونزعاتهم بميول ونزعات البشر.

إفتح أي كتاب في الفلسفة، أو السياسة، أو التاريخ، بشكل عشوائي، وربما سترى كيف أن هذه الفكرة متجذرة في بلادنا –طفلةُ الدراسات الكلاسيكية، وأم الاشتراكية. في كل هـذه الكتـب ربما تجد هذه الفكرة القائلة بأن البشر مادةً جامدةً لا حراك فيها، تستلم الحياة والتنظيم والأخلاق، والازدهار من قوة الدولة. والأسوأ من ذلك، أن يُذكر أن البشرية تميل إلـى الانحطـاط، وأنهـا توقفت عن هذا المسار إلى الأسفل على يد المُشرّع السحرية فقط. يقول الفكر الكلاسيكي التقليدي في كل مكان أن وراء المجتمع السلبي، هنالك قوةً خافيةً تسمى **القانون** أو **المشرّع** (ربما تطلـق عليها مصطلحات أخرى تحدّد وجود شخصٍ أو أشخاصٍ ذوي تأثير وسلطة غير مشكوك فيهمـا) وهي تقوم [أي القوة] بتحريك البشر والسيطرة عليهم وتطويرهم ومنحهم الفائدة.

دفاعٌ عن السخرة (العمل الإجباري)

دعونا نتمعن في اقتباس من بوسيو [معلم دوفين الخاص في بلاط لويس الرابع عشر]:

"كانت إحدى الأشياء التي طُبِعتْ (من ِقبَل مَنْ؟) على أذهان المصريين هي **الوطنيـة**... ولم يكن مسموحاً لأحد أن يكون عديم الفائدة للدولة. لقد حدد القانون لكل فرد من الأفراد عمله الذي يتوارث من الأب الى الإبن. لم يكن مسموحاً لأحـد أن يمتلـك حـرفتين أو مهنتين. لم يكن بمقدور الشخص أن ينتقل من عملٍ الى آخر... ولكن كانت هناك مهمـة واحدة كان الجميع مجبراً على طاعتها وهي: دراسة القوانين والحكمة. لم يكـن الجهـل بالدين أو بالضوابط السياسية أمراً مسموحاً به ولم يكن مبرراً تحـت أي ظـرف كـان. إضافة إلى ذلك، كانت كل مهنة محددة (على يدِ مَن؟) لمنطقة معينة... ومن بين القوانين

الجديدة، وأحد أفضلها، هو أن كل فرد كان يُدرّب (على يد مَن؟) على طاعـة القـوانين. ونتيجة لهذا، امتلأت مصر بالاختراعات الرائعة، ولم يكن أي شيء من شأنه أن يجعـل الحياة أسهل وأهدأ يُهملُ أو يُستبعد."

لذا بحسب بوسيو، فإن الأشخاص لا يستنبطون شيئاً من أنفسهم. فالوطنيـة، والرفاهيـة، والاختراعات، والزراعة، والعلم-تعطى جميع هذه الأشياء إلى الناس من خلال عمليـة القـانون، الحكّام. كل ما ينبغي على الناس فعله هو الانحناء للقيادة.

دفاع عن الحكمة الأبوية

حمل بوسيو الدولة بوصفها مصدر كل التقدم إلى أبعد من ذلك لحماية المصريين من اتهامهم بأنهم رفضوا الموسيقى والمصارعة. فقال:

"كيف يمكن ذلك؟ هذه الأشياء اخترعها تريسمجستوس [الذي كان يفترض أنه كان مستـشاراً لإله المصريين أوسيريس]"

مرة أخرى بين الفرس، زعم بوسيو أن كل شيء كان يأتي من الأعلى:

"كانت إحدى أولى مسؤوليات الأمير هي التشجيع على الزراعة... مثلما هناك وظائف لتنظيم الجيوش، ومثلما هناك وظائف لإدارة عمل المزارع... كان الشعب الفارسي مُلهماً بـاحترامٍ غامرٍ للسلطة الملكية."

ولكن الإغريق، برأي بوسيو؛ على الرغم من ذكائهم المتفـوق، افتقـروا إلـى الإحـساس

بالمسؤولية الفردية؛ شأنهم شأن الكلاب والخيول، لم يكن بمقدورهم اختراع أبسط الألعاب:

"كان الإغريق الأذكياء والشجعان بطبيعتهم، قد تهذبوا على يد الملوك والمستوطنين الذين جاءوا من مصر، فتعلم الإغريق من هؤلاء القادة المصريين التمارين الجسدية، وسباقات القدم وسباقات الخيل والعربات... ولكن أفضل شيء عَلّمهُ المصريون للإغريق كان في جعلهم طيعين قابلين للتعلم، فسمحوا لأنفسهم بأن يصاغوا بيد القانون لما يخدم المصلحة العامة."

فكرة البشرية السلبية

ليس من خلافٍ في أن هذه النظريات الكلاسيكية [والتي قُدمتْ من قبل المعلمين والكتاب والمُشرّعين والاقتصاديين والفلاسفة اللاحقين] اعتقدتْ أن كل شيء كان يأتي للمواطنين من مصدر خارجي، وهو مصدر يقع خارج أنفسهم. وكمثال آخر خُذ فينلون [الأسقف والمؤلف ومعلم الدوق بورغندي].

كان شاهداً على قوة وسلطة لويس الرابع عشر. وتسببت هذه الحقيقة، إضافة إلى حقيقة أخرى مفادها أن هذا الرجل نشأ وترعرع على الدراسات الكلاسيكية وحب التراث، تسببت في جعل فينلون يقبل الفكرة التي تقول بأن البشر لابد أن يكونوا سلبيين، وأن كوارث الناس ورفاهيتهم –ورذائلهم وفضائلهم– تنجم عن تأثيراتٍ خارجية تمارس عليهم من القانون والمُشرّعين. لذلك، وضع فينلون، في كتابه "***يوتوبيا سالنتيوم***"، الرجال –بجميع مصالحهم وقدراتهم ورغباتهم وممتلكاتهم– وضعهم تحت التصرف المطلق للمُشرّع. ومهما كانت القضية،

فإن الأشخاص لا يقرونها أو يحسمونها بأنفسهم، والأمير هو الذي يقوم بذلك عنهم. وقـد صَـوّر الأمير على أنه **الروح** في هذا الجمع الذي لا شكل له من الناس الذين يُكّونون الأمة. ويكمن الفكر والبصيرة وكل التطور، ومبدأ (التنظيم الكلي) جميعها في الأمير. لذلك تستند إليه كل المسؤولية.

والفصل العاشر من كتاب فينلون الموسوم "**تيلماج**" برمته يثبت صحة ما تقدم. أشير به إلـى القارئ، وأقنع نفسي بمجرد الاقتباس العشوائي من هذا العمل الشهير وأنا في كل صورة أول من يبدي الولاء والثناء إليه.

الاشتراكيون يهملون العقل والحقائق

بتلك السذاجة المدهشة التي تميز بها الكلاسيكيون تجاهل فينلون سلطة العقل والحقائق عنـدما نسب السعادة العامة التي تمتع بها المصريون ليس إلى حكمتهم بل نسبها إلى حكمة ملوكهم:

> "لا نستطيع أن نلتفت بأنظارنا إلى أي من الضفتين دون أن نرى المـدن الغنية المزدهرة والمقاطعات الريفية وقد وضعت بشكل في غاية الانسجام والقبول، والحقول التي لم تترك موسماً للأراحة، تغطى بالغلة الذهبية كل عام، والمراعي مليئة بالقطعان، والعمال يرزحون تحت ثقل الفواكه التي أسبغت بها الأرض على زارعيها، والرعاة الذين جعلوا الصدى يـضج

بنغماتهم الناعمة المنطلقة من مزاميرهم وناياتهم. قال مينتور:[3] "سعيد هو الشعب الذي يحكمه ملك حكيم."..."

لاحقاً، أرادني مينتور أن أشاهد القناعة والرضا والرخاء التي غطت أرجاء مصر، والتي يمكن فيها عدّ اثنين وعشرين ألف مدينة. كما أُعجَبَ أيضاً بالترتيبات الأمنية الجيدة في المدن، والعدالة التي وضعت لمصلحة الفقراء ضد الأغنياء، والتعليم السليم للأطفال في الطاعة، والعمل، والاعتدال، وحب الفنون والآداب، والدقة والضبط الذي تتم فيه جميع الطقوس الدينية، ونكران الذات، والاحترام الرفيع للشرف ولنزاهة الرجال، وخوف الآلهة التي يعلمها كل والد لأطفاله. لم يكف مينتور عن حبه لرخاء البلد ورفاهيته، فيقول "سعيد هو البلد الذي يحكمه ملك حكيم بهذا الأسلوب."

يريد الاشتراكيون إخضاع الناس لنسق واحد

إن قصيدة فينلون الرعوية عن جزيرة كريت أكثر فتنة وإغراء، فقد نسب إلى مينتور قوله:

"إن كل ما ترى في هذه الجزيرة الرائعة ناجم عن قوانين مينوس. فالتعليم الذي رسمه لهم جعل أجسادهم قوية ونشيطة. منذ البداية كان على الفرد أن يعوّد الأطفال على الاقتصاد والعمل على افتراض أن كل متع الحواس تضعف الجسد والعقل على حد سواء. لذا لا يجب أن يسمح لهم بالمرح والمتعة ما عدا متعة جعلهم لا يقهرون

[3] في الأساطير (الإغريقية)، مينتور هو صديق أوديسيوس ومعلم إبنه تيليماج – المترجم.

ولا يهزمون وذلك بالفضيلة واكتساب المجد... وهنا يقوم الفرد بمعاقبة ثلاث رذائل تُفلِتُ من العقاب لدى الشعوب الأخرى ألا وهي : الجحود، والنفاق، والجشع. وليس هناك حاجةٌ لمعاقبة الشخص على الخيلاء والإسراف، إذ أن هكذا صفات غير معروفة في كريت.. فليس هناك أثاث مكلف، لا ملابس فاخرة، لا ولائم لذيذة ولا قصور مطلية، إذ لم يسمح بها في كريت."

وبهذا يهيأ مينتور تلميذه إلى أن يتقولب ويتعامل بيديه مع سكان إيثاكا لأجل أفضل الأهداف دون شك. ولأجل إقناع التلميذ بحكمة هذه الأفكار، يتلو على مسامعه مثال سالنتوم.

إن لمن هذا النوع من الفلاسفة تلقينا أفكارنا السياسية الأولى، لقد تعلمنا أن نتعامل مع البشر كما يعلم معلم الزارعة الفلاحين على كيفية تحضير التربة ورعايتها.

إسم شهير وفكرة شريرة

الآن استمعوا إلى مونتيسكيو متحدثاً في نفس الموضوع:

"للحفاظ على روح التجارة من الضروري أن تفضلها جميع القوانين. وعلى هذه القوانين، من خلال التقسيم المتناسب للثروات التي يجمعونها من التجارة، عليها أن توفر لكل مواطن فقير ظروفاً سهلة وكافية لتمكنه من العمل أسوة بالآخرين. وعلى هذه القوانين نفسها أن تضع كل مواطن غني في ظروف أدنى لتجبره على العمل لأجل البقاء أو لأجل الكسب."

لذا على القوانين أن تتخلص من كافة الثروات!

على الرغم من أن المساواة هي روح الدولة في الديمقراطية، من الصعب جداً التأسـيس والقول أن مثل هذه الدقة المتطرفة في هذا الشأن لن تكون محببة دائماً. ويكفي أن نؤسـس هنـا إحصاءاً لتعليل أو تحديد هذه الفروقات في الثروات ضمن حد معين. وبعد القيام بذلك، يبقى على القوانين المحددة أن تسوي حالة اللامساواة من خلال فرض أعباء على الأغنيـاء ومـنح إعانـة للفقراء.

وهنا مرة أخرى نجد فكرة مساواة الثروات بالقانون بالقوة.

في اليونان، هناك نوعان من الجمهوريات: إسبارطة واثينا. كانت الأولى عسكرية، أمـا الأخرى فكانت تجارية. في الأولى، كانت هناك رغبة في أن يصبح المواطنون عاطلين أما فـي الأخيرة، فهناك تشجيع لحب العمل.

لاحظ العبقرية المدهشة لهؤلاء المُشرّعين: فمن خلال الحط من قـدر جميـع الأعـراف الراسخة –بواسطة خلط المفاهيم الاعتيادية لكل الفضائل– عرفوا مسبقاً أن العالم سيحب حكمتهم.

أعطى لايكورجوس الاستقرار لمدينته اسبارطة بواسطة دمج اللصوصية الوضعية مع روح العدالة، بواسطة دمج القيود القصوى مع الحرية المتطرفة، وبواسطة دمـج المعتقـدات الشريرة الأثيمة للغاية مع الاعتدال الأعظم. كان يبدو وكأنه يحرم مدينته من كل مواردهـا، وفنونها وتجارتها، وأموالها أو دفاعاتها. في إسبارطة ذهب الطموح بدون أمل فـي الجـزاء

المادي. ولم تجد العاطفة الطبيعية أي متنفس لأن الرجل لم يكن ولداً لأحد، أو زوجاً لأحد، أو أباً لأحد. حتى العفة لم تعد لائقة. وبهذا الطريق، قاد لايكورجوس إسـبارطة إلـى العظمـة والمجد.

لقد تكررت هذه الشجاعة التي تواجدت في مؤسسات اليونان في وسـط أغـلال وفـساد عصرنا الحالي، إذ قام مشرع عرضي شريف بصياغة شعب يظهر فيه التكامـل شـيئاً طبيعيـاً كشجاعة الإسبارطيين.

السيد وليام بين، على سبيل المثال، هو لايكورجوس حقيقي. مع أن السيد بين جعل السلام هدفاً له –بينما كان هدف الأول هو الحرب– فهما يشبهان بعضهما فـي أن هيبتهمـا الأخلاقيـة ومقامهما عند الأحرار سمح لهما بالتغلب على الأهواء والأحقاد، والتغلب على العواطف، ليقـودا شعبيهما المحترمين في طرق جديدة.

ويقدم لنا شعب البارغواي مثالاً أخراً [للناس الذين تمت صياغتهم من قبل المُشرّعين، من أجل مصلحتهم].[4]

---

[4] ملاحظة المترجم عن الفرنسية: ما كان يعرف آنذاك بالبارغواي كانت أوسع مساحة مما هي عليه اليوم. قام اليسوعيون باحتلالها واسكنوا الهنود في قرى، أنقذوهم عموماً من المزيد من الفظائع التي ارتكبها ممثلوهم الأوائل.

الآن، في الحقيقة إن الفرد إذا ما اعتبر المتعة المجردة للتسلط هي المتعة الأعظم في الحياة، فإنه يعتزم ارتكاب جريمة ضد المجتمع، لأنه سيكون مثالاً نبيلاً على الدوام أن يحكم الناس ويقادون بطريقة تجعلهم أسعد.

وعلى هؤلاء الذين يرغبون في إقامة مؤسسات مشابهة أن يقوموا بما يلي: أسسوا ملكية عامة للممتلكات مثل تلك التي في جمهورية أفلاطون، إحترموا الآلهة وبجّلوهم كما أمر أفلاطون، إمنعوا الغرباء من الاختلاط بالشعب، من أجل الحفاظ على التقاليد، إجعلوا الدولة تدير التجارة بدلاً من المواطنين. على المُشرّعين أن يوفروا الآداب وليس وسائل الترف؛ وعليهم إشباع الحاجات بدلاً من الرغبات.

فكرة مرعبة

ربما يصرخ هؤلاء المعرضون إلى الافتتان السوقي: "مونتيسكيو قال هذا! لذا فهو رائع! إنه شيء رفيع!" بالنسبة لي، أنا امتلك شجاعة رأيي الخاص فأقول: "أتجرؤون وتسمّون هذا جميلاً؟" إنه مرعب! إنه مقيت! إن هذه الاقتباسات العشوائية من كتابات مونتيسكيو تبيّن أنه يرى أن الأشخاص، والحريات والملكية –بل البشرية نفسها– لا شيء سوى مواد خام يمارس المُشرّعون حكمتهم عليها.

قائد الديمقراطيين

دعونا الآن نتفحص روسو فيما يتعلق بهذا الموضوع. إن هذا الكاتب في الشؤون العامة هو المرجع الأعلى للديمقراطيين. وعلى الرغم من أنه يؤسس البناء الاجتماعي، على إرادة الناس، إلا أنه، إلى حدٍ أكبر من أي شخص آخر، وافق تماماً على نظرية الجمود التام للبشرية في حضور المُشرّعين:

"إذا كان الأمير العظيم نادراً حقاً، إذن أليس المُشرّع العظيم شيئاً أكثر ندرة؟ لا يفعل الأمير شيئاً سوى أن يتبع النمط الذي خلقه المُشرّع. المُشرّع هو الميكانيكي الذي يخترع الماكنة، والأمير هو مجرد العامل الذي يقوم بتحريكها أو تشغيلها ليس إلا.

وما هو الدور الذي يلعبه الأشخاص في كل هذا؟ ليسوا سوى الماكنة التي جرى تدويرها أو تشغيلها. في الواقع ألم يُعتبروا مجرد المادة الخام التي صنعت منها الماكنة؟"

لذا فإن العلاقة الموجودة بين المُشرّع والأمير هي نفس العلاقة الموجودة بين الخبير الزراعي والفلاح؛ والعلاقة بين الأمير ورغبته هي نفس العلاقة التي بين الفلاح وأرضه. إذن إلى أي درجة من السمو والتعالي على البشرية قد وصل هذا الكاتب في الشؤون العامة؟ يحكم روسو ويسود على المُشرّعين أنفسهم، ويعلّمهم صنعتهم في هذه العبارات المتغطرسة:

"هل ستعطون الاستقرار للدولة؟ إذن إجلبوا الأطراف المتناقضة واجعلوها متقاربة إلى أقرب حد ممكن. لا تتسامحوا لا مع الأثرياء ولا مع الشحاذين.

إذا كانت التربة فقيرة وعقيمة، أو كان الوطن صغيراً جداً لسكانه، تحولوا إلى الصناعة والفنون، وقايضوا هذه المنتجات بالطعام الذي تحتاجونه... في الأراضي الخصبة –إن كنتم قلة من السكان– كرّسوا كل اهتمامكم للزراعة لأنها تضاعف أعداد الناس؛ واهجروا الفنون لأنها لا تخدم إلا في تفريغ الأمة من سكانها...

إن كانت لديكم حدود ساحلية سهلة المنال ومكثفة، إذن غطّوا البحر بالسفن التجارية؛ سيكون لديكم وجود لامع ولكنه قصير. إن كانت بحاركم لا تغسل سوى الجروف الصخرية الصعبة، أتركوا الناس ليصبحوا برابرة ويأكلوا السمك، سيعيشون بهدوء أكبر -وربما افضل– وبكل تأكيد، سيعيشون بسعادة.

باختصار، وبالإضافة الى كل الأمثال والحكم المعروفة لدى الجميع، لكل شعب ظروفه الخاصة. وهذه هي نفس الحقيقة. لابد أن يخلق التشريع المتوافق مع الظروف.

هذا هو السبب الذي جعل اليهود سابقاً، والعرب حديثاً، يجعلون الدين هدفهم الرئيس والمبدئي. كان هدف الاثينيون هو الأدب، وهدف كارثاج وتاير هو التجارة، وهدف رودس هو الشؤون البحرية، وهدف إسبارطة هو الحرب، وهدف روما هو الفضيلة. لقد أوضح مؤلف كتاب "***روح القوانين***" الفن الذي يجب على المُشرّع أن يقود من خلاله

مؤسساته صوب كل هدف من هذه الأهداف... ولكن افترض أن المُشرّع أخطأ الهدف المناسب، وعمل على مبدأ مختلف كما تشير إليه طبيعة الأشياء؟ افترض أن المبدأ الذي وقع عليه الاختيار يخلق العبودية في بعض الأحيان، ويخلق الحرية، والثروة، والسكان، والسلام، والنصر في احيانٍ اخرى؟ إن هذا التشويش في الأهداف سيضعف القانون ببطء ويفسد الدستور. وستتعرض الدولة إلى هيجانات لا نهاية لها حتى يتم تدميرها أو تغييرها، فتقوم الطبيعة التي لا تقهر باستعادة إمبراطوريتها."

ولكن إذا كانت الطبيعة لا تغلب حقاً وقادرة بما يكفي وما يمكنها من استعادة إمبراطوريتها، لِمَ لا يقرّ روسو بأنها لا تحتاج الى مشرّعٍ لتحصل عليها للمرة الأولى؟ لماذا لا يرى أن الناس، من خلال إتباعهم لغرائزهم سيرجعون إلى الزراعة في الأرض الخصبة، أو التجارة في السواحل السهلة والواسعة، من دون تدخل شخصٍ مثل ليكورجوس، أو سولون أو روسو، الذين قد يكونون على خطأ بكل بساطة.

الإشتراكيون يريدون الانسجام بالقوة

إذا كان الامر كذلك، فإن روسو يقلد الخالقين، والمنظمين والموجهين، والمُشرّعين المسيطرين على المجتمع، يقلدهم مسؤولية رهيبة. وهو بذلك، يتطابق تماماً معهم:

"على الشخص الذي يجرؤ على الخلق السياسي للناس، عليه أن يؤمن بأنه يستطيع تحويل الطبيعة البشرية، إذا صح التعبير يحوّل كل فرد–كان كُلاً مستقلاً وكاملاً– بحد ذاته يحوله

الى مجرد جزءٍ في كُلٍّ أعظم وأكبر، يستمد منه الفرد من ذلك الحين فـصاعداً، يـستمد الحياة والكينونة. لذا فإن على الشخص الذي سيتولى مهمة الخلق السياسي للناس، عليه أن يؤمن بقدرته على تغيير تكوين الإنسان، ليقويه، يستبدل الوجود الجسدي المستقل المأخوذ من الطبيعة، يستبدله بوجود جزئي وأخلاقي.[5] وباختصار فإن على هذا الخالق المستقبلي المزعوم أن يزيل قوى الإنسان ويبعدها ومن ثم يمنحه قوى أخرى تكون بالطبع غريبـة عنه."

يا للطبيعة الانسانية المسكينة! ما الذي سيحصل لكرامة الانسان إذا ما وضـعت بأيـدي أتباع روسو؟

يرغب المشرّعون في صياغة البشر

دعونا الآن نتمعن فيما قاله رينال في موضوع قولبة البشر وصياغتهم من قبل المُشرّع:

"على المُشرّع أولاً أن يتفحّص المناخ، والهواء، والأرض، فالموارد التي تحـت تصرفه تحدّد واجبه. عليه أولاً أن يدرس موقعه. فالمجتمع الـذي يعـيش علـى السواحل الملاحية، لا بد أن تكون له قوانين خاصة بالملاحة... أمـا إذا كانـت

[5] ملاحظة المترجم عن الفرنسية: وفقاً لروسو، إن وجود الإنسان الاجتماعي جزئياً من حيث أنه من ذلك الحين فصاعداً يصبح مجرد جزء من المجتمع. وعندما يدرك حقيقته تلك –في التفكير والاحساس من وجهة نظر الكل– يصبح كائناً أخلاقياً.

مستوطنة في جزيرة، فعلى المُشرّع أن يضع خططه بحسب خصوصية الطبيعـة وخصوبة التربة...

إن عبقرية المُشرّع لتتواجد بشكل خاص، وتتجلى، في توزيع الأملاك. وكقاعـدة عامة، عندما تُأسس مستعمرة في أي بلد، فإن كُلّ فردٍ يجب عليه أن يأخـذ مـن الأرض ما يكفي لدعم عائلته...

في الجزيرة غير المتحضرة التي تحاولون جعلها مأهولة بالأطفال، لا تحتـاجون لشيء سوى أن تتركوا بذرة الحقيقة تنشأ وتنمو بالتماشي مع تطور العقل... ولكن عندما تعيدون توطين أمة ذات تاريخ في بلد جديد، فإن مهارة المُشرّع تكمن فـي سياسة عدم السماح للناس باتخاذ آراء وعادات جارحة أو عدائيـة مـن الممكـن معالجتها وتصحيحها. إذا رغبتم في منع هذه الآراء والعادات من البقاء، فعلـيكم أن تحصّنوا الجيل الثاني من خلال نظامٍ تربوي عام للأطفال. لا يستطيع الأميـر أو المُشرّع أن يؤسس مستعمرة بدون الترتيب أولاً لإرسـال الحكمـاء لتـدريس الشباب."

في المستعمرة الجديدة، هناك فرصة واسعة أمام المُشرّع الحاذق الذي يرغب فـي تنقيـة عادات وأخلاقيات الناس. إن كان ذا عفةٍ وعبقرية، فإن الأرض والناس الـذين تحـت تـصرفه سيلهمون روحه بخطة للمجتمع. ويستطيع الكاتب فقط أن يتتبع، بغموض، تلك الخطة مسبقاً لأنها

ستكون حتماً عرضةً لعدم الثبات في جميع افتراضاتها. إن للمشكلة العديد من الأشكال والتعقيدات والظروف التي من الصعب التنبؤ بها وحلها بالتفصيل.

المشرّعون تعلموا من غيرهم كيفية التعامل مع الناس

يمكن مقارنة توجيهات رينال للمشرعين بشأن كيفية التعامل مع الشعب، يمكن مقارنتها بتوجيهات أستاذٍ في الزراعة، وهو يحاضر على طلبته قائلا: "المناخ هو القاعدة الأولى للمزارع. وموارده هي التي تحدد طريقته وإجراءه. عليه أولاً أن يدرس بيئته المحلية. إن كانت التربة طينية، فعليه أن يعمل كذا وكذا، وإن كانت التربة رملية عليه أن يتصرف بأسلوب آخر. كل أنواع التسهيلات مفتوحة أمام المزارع الذي يريد أن ينقي ويطور تربته. إن كان ماهراً بما فيه الكفاية، فإن السماد الذي تحت تصرفه سيملي عليه خطة العمل. لا يستطيع الأستاذ غير أن يتتبع بغموض هذه الخطة مسبقاً لأنه ستكون حتماً عرضة لعدم ثبات الافتراضات، إذ أن للمشكلة العديد من الإشكال والتعقيدات والظروف التي يصعب التنبؤ بها وحلها بشكل مفصّل."

آه أيها الكتاب المُبّجلون! تذكروا رجاءاً في بعض الأحيان أن هذا الطين، وهذا الرمل، وهذا السماد الذي تتعاملون معه بشكل عشوائي هم بشر! متساوون معكم! هم أناس أذكياء وأحرار مثلكم! ومثلما استلمتم القدرة من ا على الملاحظة والتخطيط للمستقبل، وعلى التفكير والحكم على الأشياء بأنفسكم، فهم قد استلموا ذلك!

الدكتاتورية المؤقتة

وها هو [غابريل دي] مابلي يعلق على موضوع القانون والمُشرّع. لقد افترض مابلي في الفقرات التي سبقت الفقرة المقتبسة في أدناه، افترض أن القانون ونتيجة لإهمال الأمن، قد تهـرأ. وواصل مخاطبة القارئ كما يلي:

"تحت هذه الظروف، من الواضح أن ينابيع الحكومة راكدة ضعيفة، فأعطها دفقة جديدة، وسيشفى الشر... فكر في مكافأة ما تحتاجه أكثر من التفكير في معاقبـة الأخطاء. وبهذا الأسلوب ستستعيد لشعبك حيوية الشباب. ولأن الناس الأحـرار كانوا يجهلون هذا الإجراء فقد فقدوا حريتهم! أما إذا كان الشر قد أوغـل فـي تفاقمه إلى حد أن الإجراءات الحكومية الاعتيادية تعجز عن شـفائه ومعالجتـه، حينها إلجأ إلى محكمة غير اعتيادية ذات صلاحيات معينة ولفترة قصيرة. فخيال المواطنين يحتاج إلى أن يصعق بصدمة قاسية."

وبهذا الأسلوب، يستمر مابلي عبر مجلداته العشرين.

وتحت تأثير مثل هذه التعاليم –وهي نابعة من التعليم الكلاسيكي– مرّ وقتٌ شعر فيه كـل فرد في أن يضع نفسه فوق البشرية من أجل أن ينظمها، ويرتبها ويضبطها بطريقته الخاصة.

يريد الاشتراكيون المساواة في الثروة

دعونا، بعد ذلك، نتفحص كونديلاك فيما يتعلق بموضوع المُشرّعين والبشر:

"يا سيدي، إفترض نفسك ليكورجوس أو سولون. وقبل أن تنتهي من قراءة هذا المقـال، متّع نفسك بإعطاء القوانين لبعض المتوحشين في أمريكا أو إفريقيا. حدّد هـؤلاء البـدو بمساكن ثابتة، وعلمهم تربية المواشي... حاول أن تطور الوعي الاجتماعي الذي زرعته الطبيعة فيهم.. أجبرهم على البدء بممارسة واجبات الإنسانية... استخدم العقاب لتجعـل المتع الحسية تبدو غير محببة لديهم. حينها سترى إن كل نقطة من تشريعك ستتسبب في جعل هؤلاء المتوحشين يفقدون رذيلة ويكتسبون فضيلة.

كانت لدى جميع الناس قوانين. لكن القليل منهم كانوا سعداء. لماذا حـصل ذلـك؟ لأن المُشرّعين أنفسهم كانوا في الأغلب جاهلين بغاية المجتمع، ألا وهي توحيـد العـائلات بواسطة مصلحة عامة.

تتكون نزاهة القانون من شيئين: تأسيس المساواة في الثروة، والمساواة في الكرامة بـين المواطنين... عندما تؤسس القوانين مساواة أكبر، تصبح أكثر عرضة للتشكيك من قبـل جميع المواطنين. عندما يتساوى جميع الناس نسبياً في الثروة والكرامة، وعندما لا تترك القوانين أملاً في إزعاج هذه المساواة إذن كيف يُستَفزُ الناس بالجـشع، أو الطمـوح، أو الإسراف، أو الامتناع عن العمل، أو الكسل، أو الحسد، أو الكره، أو الغيرة؟

ما عرفتموه حول إسبارطة يجب أن ينوّركم في هذا الشأن. ليس هناك من دولة أخـرى قد حصلت على قوانين أكثر توافقاً مع نظامها الطبيعي والمساواة [من دولة اسبارطة]."

خطأ الكتاب الاشتراكيين

في الواقع، ليس من الغرابة بمكان أن يعتبر الجنس البشري في القرنين السابع عـشر والثامن عشر، مادة خاملة، مستعدة لاستقبال كل شيء –الشكل، والوجه، والطاقة، والحركة، والحياة– من أمير عظيم أو من مشرع عظيم أو من عبقري عظيم. فهذان القرنان قد انتعـشا على دراسة العصور القديمة وتراثها. وهذا التراث القديم في كل مكان –في مصر، وفي بلاد فارس، واليونان، وروما– يقدم مشهد قلة من الناس وهم يصوغون أو يقولبون البـشر وفقـاً لأهوائهم، والشكر كل الشكر لنفوذ القوة والاحتيال. ولكن هذا لا يبرهن على أن هذا الموقف محبب. بل إنه يبرهن فقط على أنه طالما كان الناس والمجتمع قادرين على التطـور، فمـن الطبيعي أن نتوقع أن الخطأ، والجهل، والطغيان، والعبودية، والخرافة قد كانت في أوجها عند بداية التاريخ. لم يكن الكتاب الذين اقتبسنا كتاباتهم في أعلاه، علـى خطـأ عنـدما وجـدوا المؤسسات القديمة على هذه الشاكلة، ولكنهم كانوا مخطئين عندما قـدّموا هـذه المؤسـسات لأجيال المستقبل ليقلدوها ويعجبوا بها. ولأنهم (أي الكتاب) توفيقيون وملتزمـون وضـعيفو التمييز أخذوا فخامة وكرامة وأخلاق وسعادة المجتمعات الزائفة في العالم القـديم، أخـذوها كمسلمات دون شك، لم يفهموا أن المعرفة تظهر وتنمو خلال الوقت، وأنه بالتناسب مع نمـو المعرفة، تأخذ القوة جانب الحق والصواب ويستعيد المجتمع امتلاك نفسه.

ما هي الحرية؟

ما هي حقيقة الصراع السياسي الذي نشهده؟ إنه الصراع الغريزي لكل الناس من أجل الحرية. وما هي هذه الحرية، التي إسمها يجعل القلب يخفق بسرعة تهز العالم؟ أليست هي اتحاد جميع الحريات –كحرية المعتقد، وحرية التعليم، وحرية الارتباط، وحرية الصحافة، وحرية السفر، وحرية العمل، وحرية التجارة؟ باختصار، أليست الحرية هي حرية الفرد في استخدام قدراته الطبيعية طالما كان عمله لا يؤذي الآخرين أثناء ذلك؟ أليست الحرية تحطيم كل الاستبداد –بما في ذلك الاستبداد الشرعي بالتأكيد؟ وأخيراً، أليست الحرية هي إبقاء القانون ضمن مداره العقلاني في تنظيم حق الفرد في الدفاع القانوني عن الذات، أو معاقبة الظلم؟

لابد من الاعتراف بأن ميل الجنس البشري نحو الحرية قد تضاءل كثيراً، لاسيما في فرنسا. ويعزى هذا بشكل كبير إلى الرغبة المهلكة –المستقاة من تعاليم العصور القديمة– والتي يتشابه فيها جميع كتّابنا في الشؤون العامة: إنهم يرغبون في أن يضعوا أنفسهم فوق البشرية من أجل أن ينظموها، ويرتبوها، ويضبطوها حسب أهوائهم.

الطغيان الخيري

بينما يناضل المجتمع من أجل الحرية، امتلأ هؤلاء الرجال الذين وضعوا أنفسهم على رأس المجتمع، امتلأوا بروح القرنين السابع عشر والثامن عشر. فهم يفكرون فقط في تعريض الإنسانية إلى الطغيان الخيري (الإنساني) لمخترعاتهم الاجتماعية. وكما هو الحال مع روسو،

يرغبون في إجبار البشر، تربوياً على حمل نير الرفاهية العامة التي كانوا يحلمون بها في خيالاتهم.

وكان هذا صحيحاً حقاً عام 1789. فما إن تحطّم النظام القديم حتى تعرّض المجتمع إلى تنظيمات زائفة أخرى، مبتدأ دائماً من نفس النقطة ألا وهي: القدرة الكلية للقانون.

لنستمع إلى أفكار القليل من الكتّاب والسياسيين خلال تلك الفترة:

سينت-جست: "المُشرّع يسيطر على المستقبل فهو الذي له الإرادة الحقيقية في منفعة البشر. وهو الذي له أن يصنع الناس بالشكل الذي يريدهم أن يكونوا عليه."

روبيسبيير: "إن وظيفة الحكومة هي أن توجه القوى الجسدية والأخلاقية تجاه الهدف الذي خلقت من أجله الجمهورية."

بيلود-فارينيس: "الشعب الذي يروم العودة إلى الحرية لابد من أن تعاد صياغته بشكل جيد. فالقوة الجبارة والعمل النشيط ضروريان لتدمير الأذى والاجحافات القديمة، ولفرض القيود على الاجحافات الزائدة، ولتدمير الرذائل المتأصلة... أيها المواطنون، لقد خلقت قسوة وصراحة ليكورجوس الأساس المتين لجمهورية إسبارطة، أما شخصية سولون الضعيفة الواثقة بالآخرين فقد غمرت أثينا في بحر العبودية. وينطبق هذا التوازي على علم الحكومة بأسره."

لوبيلليتيير: "مع الأخذ بعين الاعتبار درجة الانحلال الانساني، فإني على اقتناع بضرورة إعادة التشكيل و-لو سمحت لنفسي أن أعبر- خلق أناس جدد."

الإشتراكيون يريدون الدكتاتورية

مرة أخرى، يزعمون بأن الأشخاص ليسوا سوى مادة خام. ليـست لهـم إرادة تطـوير أنفسهم، فهم لا يقدرون عليها. المُشرّع وحده، بحسب سينت-جست، هو من يقدر على ذلك. أمـا الأشخاص فهم ليسوا سوى ما يريدهم المُشرّع أن يكونوا. أما برأي روبيسبيير الذي اقتبس روسو حرفياً، فإن المُشرّع يبدأ بسّن الهدف الذي خلقت من أجله الجمهورية. وبعد أن يتحدد ذلك الهدف، ليس على الحكومة غير أن توجّه القوى الجسدية والأخلاقية للأمة صوبه. في غضون ذلك، يبقى سكان الأمة سلبيين تماماً. وبموجب تعاليم بيلود-فارينيس، فيجب أن لا يكـون هنـاك تحيـز أو تحامل أو مشاعر، أو رغبات لدى الناس غير تلك التي اقرّها المُشرّع. ويذهب إلى أبعد من ذلـك عندما يقول أن صرامة الرجل وقسوته هي أساس الجمهورية.

في الحالات التي يكون فيها الشر المزعوم كبيراً جداً بحيـث أن الإجـراءات الحكوميـة الاعتيادية تقف عاجزة عن شفائه، يوصي مابلي بالدكتاتورية لتوسيع الفضيلة. فيقول: "إلجأوا إلى محكمة غير اعتيادية ذات صلاحيات معينة ولوقت قصير. إذ أن خيال المواطنين يحتاج أن يتلقى ضربة قاسية." لم ينسَ أحد هذا المعتقد بعد. استمعوا إلى روبيسبيير إذ يقول:

> "إن مبدأ الحكومة الجمهورية هو الفضيلة، والأسلوب اللازم لتأسيس الفضيلة هـو الرعب. في بلادنا، نرغب أن نستبدل الأنانية بـالأخلاق، والإجـلال أو المجـد بالنزاهة، والأعراف بالمبادئ، وأنماط وعادات السلوك بالواجب، وطغيان الشكل بإمبراطورية العقل، وازدراء الفقر بازدراء الرذيلـة، والغطرسـة بالكبريـاء،

والغرور بعظمة الروح، وحب المال بحب المجد، والرفاق الجيدين بالناس الخيرين، والخداع الماكر بالمرح البريء، والدهاء بالعبقرية، والبريق بالحقيقة، ورتابة المتعة بسحر السعادة، واحتقار العظماء بعظمة الإنسان، والشعب الممتهن التافه الساذج بشعب عظيم كريم قوي وسعيد؛ وباختصار فإننا نرغب في استبدال جميع رذائل وسخافة النظام الملكي بجميع فضائل ومحاسن الجمهورية."

الغطرسة الدكتاتورية

في أي علوّ هائلٍ فوق سائر البشر يضع روبيسبيير نفسه! وانظروا إلى الغطرسة التي يتكلم بها. فهو ليس مقتنعاً بالصلاة من أجل يقظة أو انبعاث عظيم في الروح الإنسانية. كما لا يتوقع نتيجة كهذه من حكومة حسنة التنظيم. كلا بل إنه نفسه مَن سيعيد صياغة البشر، ومن خلال الرعب.

لقد اقتبست هذا الكم من العبارات العفنة والمتناقضة من خطاب لروبيسبيير أراد فيه أن يوضح مبادئ الأخلاق التي يجب أن تقود الحكومة الثورية. لاحظوا أن طلب روبيسبيير للدكتاتورية لم يكن لغرض إفشال غزو أجنبي أو إخماد جماعات متمردة. بل أنه يريد الدكتاتورية من أجل أن يستخدم الرعب ليفرض مبادئه الأخلاقية على البلاد. ويقول إن هذا الفعل سيكون بمقدار معين ومؤقت يسبق الدستور الجديد. ولكن في الواقع، هو لايرغب في أي شيء قصير ومؤقت لاستخدام الرعب لكي يزيل من فرنسا ***الأنانية، والإجلال، والأعراف، والعادات،***

والمظاهر، والغرور، وحب المال، والرفقة الجيدة، والخداع، والدهاء، والحسية، والفقر. ولـن يسمح روبيسبيير بإعادة القانون ثانية قبل أن ينجز كل هذه **المعجزات** كما أسماها هو فعلاً.[6]

الطريقة غير المباشرة للاستبداد

على كل حال، عادة ما يكون هؤلاء الرجال –المصلحون والمُـشرّعون والكتّـاب فـي الشؤون العامة– غير راغبين في فرض الاستبداد على البشر بشكل مباشر. آه كلا، فهـم أكثـر اعتدالاً وإنسانية من أن يستخدموا مثل هذا الفعل المباشر. وعوضاً عن ذلك، يذهبون إلى القانون لأجل هذا الاستبداد، ولأجل هذا الحكم المطلق، ولأجل هذه القدرة الكلية. إنهم يرغبون فقط فـي صنع القوانين.

ولكي أبيّن مدى تفشي هذه الفكرة الغريبة في فرنسا، سأحتاج إلى استنساخ جميع إعمـال مابلي، ورينال، وروسو، وفينيلون –إضافة إلى اقتباسات طويلة من بوسيو ومونتيسكيو– ليس هذا فحسب، بل وحتى محاضر جلسات المؤتمر [الحكومي]. لن أقوم بشيء كهذا بل أشير للقارئ بتلك الأعمال فقط.

---

[6] عند هذه النقطة، في النص الفرنسي الأصلي، يقف السيد باستيا ويتكلم لجميع المصلحين والقادة المستقبليين للبشرية قائلاً: آه أنتم أيها المخلوقات البائسة! أنتم يا من تتصورون أنكم عظماء! أنتم يا من جزمتم بأن الإنسانية ضئيلة جداً! تريدون إصلاح كل شئ! لم لا تصلحون أنفسكم؟ سيكون ذلك مناسباً بما فيه الكفاية.

أراد نابليون بشراً سلبيين

ليس من الغرابة بمكان قط أن تروق هذه الفكرة ذاتها لنابليون وتعجبه كثيراً. فقد اعتنقها بحماسة واستخدمها بقوة. ومثل كيميائي، اعتبر نابليون أوروبا كلها بمثابة مادة لتجاربه. ولكنها ثارت هذه ضده في الوقت المناسب.

وفي سانت هيلينا، بدأ نابليون –الواهم كثيراً– وكأنه أدرك وجود بعض المبادرة لدى البشر. وعند إدراك هذا أصبح أقل عدوانية للحرية. مع ذلك فإن هذا لم يمنعه من أن يترك هذا الدرس لأبنه في الوصية: "أن تحكم يعني أن تزيد وتوسع الأخلاق، والتعليم، والسعادة."

بعد كل هذا، ليس من الضروري اقتباس الأفكار ذاتها من موريلي، وبابيوف، وأوين، وسانت سايمون، وفورييه. وعلى أية حال، فهذه بعض المقتبسات من كتاب لويس بلانك في تنظيم العمل إذ يقول: "في خطتنا، يستمد المجتمع قوته الدافعة من السلطة."

والآن تمعنوا في هذا: الحافز وراء تلك القوة الدافعة يتوفر من خلال خطة لويس بلانك، ويراد بهذه الخطة أن تُفرض على المجتمع، ونعني بالمجتمع الجنس البشري. لذا فإن الجنس البشري سيستمد قوته الدافعة المحفزة من لويس بلانك.

سيقال الآن أن الناس أحرار في قبول أو رفض هذه الخطة. حقاً، الناس أحرار في قبول أو رفض النصيحة من أي شخص يرغبون. ولكن هذه الطريقة التي يفهم السيد لويس بلانك بها

القضية. فهو يتوقع أن تعطى خطته رداءاً شرعياً [أي أن تُشَرعَن] وبذلك تفرض على الناس بقوة القانون:

> "في خطتنا، على الدولة فقط أن تسن قوانين العمل (ولا شيء سواها؟) التـي من خلالها يستطيع التقدم الصناعي أن يستمر بحرية كاملة، ويجب عليه ذلك. الدولة حسبها أن تضع المجتمع على منحدر (فقط؟) بعدئذ سينزلق المجتمـع منحدراً بواسطة القوة المجردة للأشـياء، وبواسـطة الاشـتغالات الطبيعيـة للميكانيكية المؤسسَة."

ولكن ما هو المنحدر الذي أشار إليه السيد لويس بلانك؟ ألا يقود هذا المنحدر إلى الهاوية؟ (كلا، بل إنه يقود إلى السعادة.) إن كان هذا صحيحاً، فلماذا لا يـذهب المجتمـع إلـى هنـاك باختياره؟ (لأن المجتمع لا يعرف ماذا يريد، لا بد أن يُدفع) ما الذي يدفعه؟ (القوة) ومـن الـذي يوفر الحافز لهذه القوة؟ (لماذا؟ يوفرها مخترع الماكنة –وفي هذا المثال هو السيد لويس بلانك).

الدائرة الاشتراكية الشريرة

سوف لن نهرب من هذه الدائرة: فكرة البشر السلبية، وقوة القانون التـي يخلقهـا رجـل عظيم ليدفع الناس ويحفزهم.

هل سيستمتع المجتمع بشئ من الحرية عندما يكون على هذا المنحدر؟ (بالتأكيـد)، ومـا هي الحرية يا سيد لويس بلانك؟

مرة واحدة وإلى الأبد، ليست الحرية مجرد حق ممنوح، بل إنها أيضاً القوة الممنوحة إلى الشخص ليستخدم ويطور قدراته تحت حكم العدالة وتحت حماية القانون.

وليس هذا بالتمييز الأحمق، فمعناه عميق وتبعاته صعبة التخمين. فما أن يتفق على وجوب امتلاك الفرد لصلاحية استخدام وتطوير قدراته لأجل أن يكون حرّاً، يترتب على ذلك أن يكون لكل فرد حق مطالبة المجتمع بنوع من التعليم يسمح له بتطوير نفسه. كما يترتب على ذلك أيضاً أن يطالب المجتمع بوسائل الإنتاج التي لا يمكن بدونها أن تكون الفعالية الإنسانية مؤثرة بشكل تام. الآن، بأي دعوى يستطيع المجتمع أن يعطي لكل فرد التعليم اللازم ووسائل الإنتاج اللازمة إن لم يكن بدعوى الدولة؟

لذا، مرة أخرى فالحرية هي القوة. ومم تتكون هذه القوة؟ (تتكون من التعليم، ومن امتلاك وسائل الإنتاج) ومَنْ الذي يعطي التعليم ووسائل الإنتاج؟ (المجتمع الذي يملكها للجميع). بأي دعوى يعطي المجتمع وسائل الإنتاج لهؤلاء الذين لا يمتلكونها؟ (لماذا؟ بدعوى الدولة). وممن ستأخذها الدولة؟

لندع القارئ يجيب عن هذا السؤال. ولندعه يلاحظ الاتجاه الذي يأخذها إليه هذا.

مذهب الديمقراطيين

إن ظاهرة عصرنا الغريبة –تلك التي قد تذهل أحفادنا– هي ذلك المذهب المستند إلى فرضية ثلاثية: الخمول التام للبشر، والقدرة الكلية للقانون، واستحالة وقوع المُشرّع في الخطأ. وتشكل هذه الأفكار الثلاثة رمزاً مقدّساً لهؤلاء الذين يصرّحون بأنهم ديمقراطيون تماماً.

كما يقرّ أنصار هذا المذهب أيضاً بأنهم اشتراكيون. وطالما كانوا ديمقراطيين فإنهم يضعون إيماناً لا محدوداً في البشر. وطالما كانوا اشتراكيين، فهم يعتبرون البشر شيئاً أفضل بقليل من الطين. لنتفحص هذ التناقض الكبير بشيء من التفصيل.

ما هو موقف الديمقراطيّ عندما تكون الحقوق السياسية تحت المناقشة؟ كيف يُنظَـر إلـى الناس عندما يراد اختيار مشرع؟ آه، حينها يُدعى أن لدى الناس حكمةً غريزيةً، وأنهم موهبـون بأفضل انواع الإدراك، فإراداتهم دائماً على صواب، وأن الإرادة العامة لا يمكن أن تخطـئ، وأن التصويت لايمكن أن يكون شاملاً جداً.

عندما يحين وقت التصويت، لا يُطلَبُ من الناخب، كما هو واضـح، أن يقـدم ضـمانات بحكمته. لأن إرادته وقدرته على الاختيار الحكيم مسلّم بها. أيمكن أن يكون الناس علـى خطـأ؟ ألسنا نعيش في عصر التنوير؟ ماذا! هل يجب أن يبقى الناس دائماً مكبلين بالقيود؟ ألـم يفـوزوا بحقوقهم بالجهد العظيم والتضحية؟ ألم يعطوا برهاناً وافياً على ذكائهم وحكمتهم؟ أليسوا بـالغين؟ أليسوا قادرين على إطلاق الأحكام والتقييم بأنفسهم؟ ألا يعرفون ما هو الأفضل لهم؟ أهناك طبقـة أو رجلاً يمكن أن يكون شجاعاً بما فيه الكفاية بحيث يضع نفسه فوق الناس لـيحكم ويتـصرف

بالنيابة عنهم؟ كلا، كلا، الناس أحرار ويجب أن يكونوا كـذلك. يرغبـون فـي إدارة شـؤونهم الخاصة، وسيقومون بذلك.

لكن عندما يُنتَخَب المُشرّع –آه! فإن نبرة كلامه حقاً ستشهد تغيراً جذرياً. فسرعان ما يعود الناس إلى سلبيتهم، وخمولهم، وعدم وعيهم، ويدخل المُشرّع في القدرة المطلقة. والآن جاء دوره فهو من يبادر ويوجه ويدفع وينظم. وعلى البشرية أن تخضع فقط، فقد دقت ساعة الإستبداد. الآن نشاهد هذه الفكرة القائلة: أن الناس الذين كانوا، خلال فترة الانتخابات أذكياء جداً، مؤدبون جداً، كاملون جداً، قد أصبحوا الآن عديمي الموقف والاتجاه تماماً، أو أن كان لديهم اتجاه معين، فإنها محض اتجاهات تقود للأسفل حيث الإنحطاط.

المفهوم الإشتراكي للحرية

لكن ألا يجب أن يعطى الناس بعضاً من الحرية؟

لكن السيد كونسيديرانت أكد لنا أن الحرية تقود حتماً إلى الإحتكار! نفهم مـن أن الحريـة تعني التنافس. ولكن التنافس، كما يراه السيد مونت بلانك، نظام يدمر رجل الأعمال ويبيد الناس. ولهذا السبب نجد أن الأحرار من الناس يتحطمون ويبادون بالتناسب مع درجة حـريتهم. (ربمـا كان على السيد لويس بلانك ملاحظة نتائج التنافس في السويد، مثلاً، وهولندا، وانكلترا، والولايات المتحدة).

يخبرنا السيد لويس بلانك ايضاً أن التنافس يقود إلى الأحتكار. وبنفس الاستدلال المنطقـي فهو بذلك يخبرنا أن الأسعار الواطئة تقود إلى الأسعار العالية، وأن التنافس يقود الانتـاج إلـى فعالية تدميرية، وأن التنافس يجفف مصادر قوة الشراء، وأن التنافس يفرض زيادة فـي الانتـاج بينما في ذات الوقت يفرض تناقضاً في الإستهلاك. من هذا يتبين أن الناس الأحرار لا ينتجـون لأجل الاستهلاك، وأن الحرية تعني القمع والجنون بين الناس، وأن على السيد لويس بلانـك أن يعتني بهذا الأمر.

الإشتراكيون يخشون جميع الحريات

حسناً، ما الحرية التي على المُشرّعين أن يسمحوا بها للناس؟ أهي حرية المعتقد؟ (لكـن إذا سمح بهذه الحرية، سنرى أن الناس يستغلون هذه الفرصة ليصبحوا ملحدين).

أم حرية التعليم؟ (ولكن الآباء سيدفعون للأساتذة ليعلموا أطفالهم الفجور والزيف، إضافة إلى ذلك، بحسب ثيرز، إذا ما تُرك التعليم للحرية الوطنية، فإنه سوف لن يكون وطنياً، وسنجد أنفسنا ندرس لأطفالنا أفكار الأتراك أو الهندوس، بينما الآن فالشكر كل الـشكر للإسـتبداد الـشرعي المفروض على التعليم، إذ أن أطفالنا الآن ينعمون بفرصة تعلم أفكار الرومان النبيلة).

إذن حرية العمل؟ (ولكن ذلك سيعني التنافس الذي بدوره يترك الانتـاج غيـر المـستهلك، ويدمر رجال الأعمال ويبيد الناس).

ربما حرية التجارة؟ (ولكن الكل يعرف –وقد أكد أنصار تعريفة الحماية مراراً وتكراراً- أن حرية التجارة تدمر كل فرد يشترك بها، وأن من الضروري منع حرية التجارة من أجل التقدم).

من الممكن، إذن، حرية الإتحاد؟ (لكن حسب المذهب الاشتراكي، الحرية والحقيقية والاتحاد الطوعي على طرفي نقيض، وغاية الاشتراكية هي قمع حرية الاتحاد بالذات من أجل إجبار الناس على التوحد والارتباط فيما بينهم في حرية حقيقية).

إذن، فمن الواضح أن ضمير الديمقراطيين الاشتراكيين لا يستطيع السماح للاشخاص بامتلاك أية حرية لأنهم يعتقدون أن طبيعة البشر تميل دائماً صوب كل أنواع الإنحطاط والكارثة. لذا، بالطبع، على المُشرّعين أن يضعوا الخطط للناس من أجل إنقاذهم من أنفسهم.

ويقودنا هذا السطر الأخير من الإستدلال المنطقي إلى سؤال ملّح ومتحدٍ وهو: إذا كان الناس عاجزين، وفاسقين وجاهلين إلى هذا الحد الذي يؤشره السياسيون، إذاً لماذا يدافعون عن حق هؤلاء الناس أنفسهم بالتصويت بكل هذا الإصرار المتحمس؟

فكرة الرجل الأمثل

تطرح مزاعم منظمي الإنسانية هؤلاء سؤالاً آخر، لطالما طرحته عليهم، وعلى ما أتذكر، لم أتلق جواباً شافياً منهم إلى الآن: إذا كانت ميول البشر الطبيعية سيئة إلى الحد الذي يجعل من غير الصحيح السماح للناس بالحرية، فكيف أصبحت ميول هؤلاء المنظمين حسنة دائماً؟ أليس

المُشرّعون وعملاؤهم المعينون ينتمون أيضاً إلى الجنس البشري؟ أم أنهم يعتقدون أنهم مصنوعون من طينٍ أفضل من ذلك الذي صُنع منه سائر البشر؟ يؤكد المنظمون أن المجتمع، عندما يترك بلا توجيه، سيمضي قدماً إلى دماره المحتوم. لأن غرائز البشر منحرفة جداً. يزعم المُشرّعون إيقاف هذا المسار الانتحاري بإعطائه اتجاهاً عقلانياً. ويبدو ظاهرياً، أن المُشرّعين والمنظمين قد استلموا من السماء ذكاءاً وفضيلة. تضعهم في موقع أعلى من البشر، إن كان كذلك، دعهم يقدمون ما يثبت ملكيتهم لهذا الترفّع أو التفوّق.

سيكونون بمثابة الرعاة على رؤوسنا، ونحن أغنامهم. وبالطبع إن ترتيباً كهذا يفترض مسبقاً أنهم أفضل وأرفع منّا. ولاشك أننا محقون تماماً عندما نطالب من المُشرّعين والمنظمين أن يبرهنوا لنا هذا الترفع أو التفوق الطبيعي.

الإشتراكيون يرفضون الاختيار الحر

رجاءً، حاولوا أن تفهموا أنني لست بصدد مناقشة حقهم في اختراع الاتحادات الاجتماعية، والترويج لها، أو تأييدها وتجريبها على أنفسهم، على حسابهم الخاص وعلى مسؤوليتهم ولكنني اناقش حقهم في فرض خططهم علينا بالقانون – بالقوة– وإجبارنا على أن ندفع لها من خلال ضرائبنا.

أنا لا ألح بالقول أن على أنصار هذه المدارس الفكرية الاجتماعية المتنوعة -كالبراودونسيتيون، والكابتسون، والفورستيون، والجامعيين، والحمائيين (أنصار مذهب حماية

الانتاج الوطني)– لا ألح بالقول أن عليهم أن يتركوا افكارهم المتنوعة و يتبرأوا منها. بل ألح فقط على ضرورة تركهم لتلك النقطة التي يتشابهون فيها جميعاً: يحتاجون فقط للتخلي عن فكرة إجبارنا على الإذعان لمجاميعهم وحلقاتهم ومشاريعهم الاشتراكية، وبنوكهم عديمة الفوائد المصرفية، ومفهومهم الإغريقي/الروماني للأخلاق، وضوابطهم التجارية. أطلب فقط أن يسمحوا لنا أن نقرر بأنفسنا ما يتعلق بتلك الخطط، وأن لا نُجبر على قبولها بشكل مباشر أو غير مباشر، إذا ما وجدناها على نقيض من مصالحنا الرئيسية أو معارضة لمعتقداتنا.

إلا أن هؤلاء المنظمين يرومون الوصول إلى الموارد الضريبية وإلى قوة القانون لأجل تنفيذ خططهم. إضافة إلى طبيعتها الظالمة والقمعية، تتضمن هذه الرغبة إفتراضاً حتمياً بأن المنظم معصوم عن الخطأ وأن البشر غير مؤهلين. ولكن أقولها ثانية، إذا كان الاشخاص غير مؤهلين لأن يحكموا ويقيموا الأشياء بأنفسهم، إذن لماذا كل هذا الكلام عن حق الانتخاب الشامل؟

سبب الثورة الفرنسية

لقد انعكس هذا التناقض في الأفكار، لسوء الحظ ولكن بشكل منطقي، انعكس في الأحداث في فرنسا، على سبيل المثال، لقد قاد الفرنسيون سائر الأوروبيين إلى الحصول على حقوقهم –أو، بدقة أكثر، مطالبهم السياسية. مع ذلك، فإن هذه الحقيقة لم تمنعنا بأي حال من الأحوال من أن نكون الشعب الأكثر امتثالاً للحكم والأكثر انضباطاً، والأكثر قمعاً، والأكثر قيوداً، والأكثر استغلالاً في أوروبا كما قادت فرنسا ايضاً جميع الأمم الاخرى بوصفها الأمة التي يتوقع فيها على الدوام حدوث الثورات. وتحت هذه الظروف، فإن من الطبيعي جداً أن يكون الحال هكذا.

ويبقى الحال هكذا طالما استمر سياسيونا في قبول هذه الفكرة التي عبر عنها السيد لـويس بلانك بشكل وافٍ حين قال: "يستلم المجتمع القوة الدافعة للحركة من السلطة." سيبقى الحال هكذا طالما استمر البشر ذوو الإحساس بالسلبية، وطالما اعتبروا أنفسهم غير قادرين علـى تحـسين ازدهارهم وسعادتهم بذكائهم ونشاطهم، وطالما ظلوا ينتظرون كل شيء من القانون، وباختـصار طالما استمروا في التصور أن علاقتهم بالدولة اشبه بعلاقة الأغنام بالراعي.

القوة الهائلة للحكومة

طالما انتشرت هذه الأفكار فمن الواضح أن مسؤولية الحكومة جسيمة وهائلـة. إن حـسن الحظ وسوء الحظ، والغنى والفقر المدقع، والمساواة وعدم المساواة، والفضيلة والرذيلـة –كلهـا حينئذ تعتمد على الإدارة السياسية. فهي تتحمل كل الأعباء وتتولى كل شيء، وتفعل كل شـيء، لذا فهي مسؤولة عن كل شيء.

إن كنا محظوظين، إذن فالحكومة تستحق امتناننا، لكن إذا أصابنا سوء الحظ حينها يجب أن تتحمل الحكومة كل اللوم. أليست أشخاصنا وأملاكنا الآن تحت تصرف الحكومة؟ أليس القانون ذا قدرة كلية؟

عند خلق احتكار تعليمي، يجب على الحكومة أن تلبي كل تطلعات أرباب العوائـل الـذين حرموا بهذا الشكل من حريتهم وإذا تحطمت هذه التطلعات والآمال فالذنبُ ذنبُ مَن؟

عند تنظيم الصناعة، تلتزم الحكومة بأزدهارها، وإلا فمن غير المعقول حرمان الصناعة من حريتها. وإذا ما عانت الصناعة الآن فالذنبُ ذنبُ مَن؟

عند التدخل في التوازن التجاري من خلال اللعب بالتعريفة، فهنا تتعهد الدولة بجعل التجارة تزدهر، ولكن إذا نَجَم عن ذلك الدمار بدلاً من الازدهار فالذنبُ ذنبُ مَن؟

عند إعطاء الصناعات الحماية مقابل حريتها، تلتزم الدولة بجعلها (أي الـصناعات) نافعـة ولكن إن اصبحت عبئاً على دافعي الضرائب فالذنبُ ذنبُ مَن؟

لذاك، ليس هناك من مظلة في الأمة التي لاتتطوع فيها الحكومة بتحمل كل المسؤولية، أليس من المدهش، إذن أن كل إخفاق يصعّد وتيرة التهديد بثورة أخرى في فرنسا؟

ما هو العلاج المقترح لهذا؟ توسيع مجال القانون بشكل غير محدد، أي توسـيع مـسؤولية الحكومة.

ولكن الحكومة إذا تعهدت بالسيطرة على الأجور ورفعها، وأخفقت في ذلـك، إذا تعهـدت الحكومة بالاهتمام بالمعوزين، وأخفقت في ذلك، إذا تعهدت الحكومة بـدعم العمـال العـاطلين، وأخفقت في ذلك، إذا تعهدت الحكومة بإعطاء قروض بدون فوائد لكل المستدينين، وأخفقت فـي ذلك، وباستخدام هذه الكلمات التي نأسف لأنها جاءت من قلم السيد دي لامـارتين، إذا "أعتبـرت الدولة أن غايتها هي تنوير وتطوير وتوسيع وتقوية وتطهير وتقديس روح الشعب" –وإذا أخفقت

الحكومة في عمل كل هذه الاشياء، فماذا بعد ذلك؟ أليس من المؤكد بعد كل إخفاق حكومي– وهو للأسف اخفاقٌ أكبر من المعقول– ستكون هناك ثورة حتمية موازية؟

السياسة والاقتصاد

[الآن دعونا نرجع إلى موضوع نوقش باختصار في الصفحات الأولى من هذه الاطروحة: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة –الاقتصاد السياسي].[7]

يجب إعداد وتطوير علم الاقتصاد قبل الشروع بتكوين علم للسياسة بشكل منطقي. الاقتصاد أساساً هو العلم الذي يحدد ما إذا كانت مصالح أبناء البشر متناغمة أم متضادة. لا بد من معرفـة هذا الأمر قبل تكوين علم للسياسة لتحديد الوظائف الصحيحة للحكومة.

بعد تطور علم الاقتصاد مباشرة وفي بداية الشروع بتأسيس علم للسياسة لابد من الاجابـة على هذا السؤال المهم جداً: ما هو القانون؟ ما الذي ينبغي أن يكون عليه؟ ما هو مداه أو ما هي حدوده؟ وما هي منطقياً النقطة التي تقف عندها القوى العادلة للمشرع؟

لا أتردد في الاجابة: القانون هو القوة العامة التي نُظِّمَت لتعمل كعائق للظلـم. باختـصار القانون هو العدالة.

---

[7] ملاحظة المترجم عن الفرنسية : كرس السيد باستيات ثلاثة كتب أخرى ومقالات عديدة لتطوير الأفكار المتضمنة في الجمل الثلاث في الفقرة اللاحقة.

الوظائف التشريعية الملائمة

ليس صحيحاً أن للمشرّع سلطة مطلقة على الأشخاص والملكية. فوجود الأشخاص والأملاك سبق وجود المُشرّع، ووظيفته هي أن يضمن سلامتهم فقط.

ليس صحيحاً أن وظيفة القانون هي أن ينظم علومنا، أو أفكارنا، أو إرادتنا، أو تعليمنـا، أو آراءنا، أو عملنا، أو تجارتنا، أو مواهبنا، أو متعنا. إن وظيفة القانون هي حماية الممارسة الحرة لهذه الحقوق، ومنع أي شخص من التدخل في الممارسة الحرة لهذه الحقوق ذاتها مـن قبـل أي شخص آخر.

وبما أن القانون يحتاج بالضرورة إلى دعم القوة، فإن مجاله القانوني هو الوحيد مـن بـين المجالات التي يكون استخدام القوة ضروريٌ فيها. وهذه هي العدالة.

لكل فرد الحق باستخدام القوة للدفاع القانوني عن نفسه. ولهذا السبب، يمكن استعمال القـوة الجمعية –التي هي الاتحاد المنظم الوحيد للقوى الفردية– يمكن استخدامها بشكل قـانوني لـنفس الغرض؛ ولايمكن استخدامها بشكل شرعي لأية غاية أخرى.

القانون هو فقط تنظيم الحق الفردي في الدفاع عن الذات الذي وُجد قبل ان يُسن القـانون. القانون هو العدالة.

القانون والإحسان ليسا شيئاً واحداً

ليست رسالة القانون هي قمع الأشخاص ونهب ممتلكاتهم منهم، حتى وإن كان القانون يعمل بروحية خيرية إنسانية. رسالته هي أن يحمي الأشخاص والملكية.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يقال إن القانون يمكن أن يكون خيرياً إذا كفّ عن قمع الأشخاص ونهب ملكياتهم منهم؛ سيكون هذا تناقضاً. لا يستطيع القانون أن يتجنب التأثير على الأشخاص والملكية؛ وإذا عمل القانون بأي أسلوب عدا حمايتهما، فإن أعماله ستقوم بالضرورة بخرق حرية الأشخاص وحقهم في ملكيتهم.

القانون هو العدالة –بسيطة وواضحة، محددة ودقيقة ومُلزمة. تستطيع كل عين أن تراها، وكل عقل أن يستوعبها، لأن العدالة ممكنة القياس، وغير قابلة للتحول، ولا يمكن أن تتغير. العدالة ليست أكثر من هذا ولا أقل منه.

إذا تجاوزتم هذا الحد الطبيعي –إذا حاولتم أن تجعلوا القانون دينياً، أخوياً، منصفاً، إنسانياً خيرياً، صناعياً، أدبياً، أو فنياً– ستضيعون حينها في مناطق مجهولة، في غموض وشك في يوتوبيا إجبارية، أو في ما هو أسوأ من ذلك، حشدٌ من المدن الفاضلة (اليوتوبيات) يسعى كل منها إلى الإمساك بالقانون وفرضه عليكم. وهذا شيء صحيح لأن الأخوّة والنزعة الخيرية، على خلاف العدالة، لا تمتلك حدوداً واضحة عندما تبدأ، أين ستوقفونها؟ وأين سيوقف القانون نفسه؟

الطريق الأمثل للشيوعية

يقتصر السيد دي سانت كرك بالنزعات الخيرية على المجاميع الصناعية فقط، فيطلب من القانون أن يسيطر على المستهلكين ليستفيد المنتجون.

أما السيد كونسيديرانت فيرعى قضية مجاميع العمل فيستخدم القانون ليكفل لهم الحد الأدنى من الملابس، والإسكان، والطعام المضمون، إضافة إلى كل ضروريات الحياة.

ويقول السيد لويس بلانك –بشيء من المنطق– أن ضمانات الحد الأدنى هذه هي بداية الأخوّة الكاملة، سيقول أن على القانون أن يعطي وسائل الإنتاج والتعليم لكافة أبناء الطبقة العاملة.

ربما يلاحظ شخص آخر أن هذا التدبير سيترك مجالاً لعدم المساواة، وسيدّعي أن على القانون أن يعطي كل فرد –حتى هؤلاء الذين يسكنون القرى النائية– يعطيهم الترف، والأدب والفن.

وكل هذه العروض هي الطريقة الأمثل للشيوعية، ومن ثم يكون التشريع ساحة حربٍ لخيالاتِ وجشع الجميع –والواقع أنه كذلك مسبقاً.

أساس الحكومة الثابتة

القانون هو العدالة. يمكن في هذا الافتراض تصور واستيعاب حكومة ثابتـة. وأتحـدى أي شخص كان، كيف يمكن أن تظهر مجرد فكرة الثورة، أو التمرد أو العصيان ضد الحكومة التـي هددت قوتها المنظمة لقمع الظلم فقط.

في ظل نظام كهذا ستحدث الرفاهية الكبرى –وستكون موزعة بتساوٍ مثالي. أما بخصوص المعاناة المقترنة بالإنسانية، فإن أحداً لن يفكر في إلقاء اللائمة على الحكومة فيما يتعلق بها. وهذا صحيح لأن قوة الحكومة، إذا ما حُددت لقمع الظلم فقط، حينها ستكون الحكومة بريئة من المعاناة والآلام كما هي الآن بريئة من تغير درجات الحرارة.

تمعنوا في هذا السؤال كدليل على ما تقدم. هل سبق وأن ثار الناس ضد محكمة المظالم، أو تظاهروا ضد قاضي الصلح (القاضي المدني) لأجل زيادة أجورهم، أو الحصول على قروض بلا فوائد، أو وسائل إنتاج أو تعريفات جمركية مناسبة، أو وظائف حكومية؟ يعلم الجميع بشكل تام أن مثل هذه القضايا لا تقع ضمن تشريعات محكمة المظالم أو قاضي الصلح. وإذا التزمت الحكومـة بوظائفها الصحيحة، فسيعلم الجميع حالاً أن هذه القضايا لا تقع ضمن تشريعات القانون نفسه.

ولكن إجعل القوانين مبنية على مبدأ الاخوّة –إزعم أن كل الخير وكل السوء ينبعـان مـن القانون، وأن القانون مسؤولٌ عن كل مصائب الفرد وعن غياب المساواة– حينها سـيكون البـاب مفتوحاً إلى تتابع لا نهاية له من الشكاوى والهيجان والمشاكل والثورات.

العدالة تعني الحقوق المتساوية

القانون هو العدالة. وسيبدو غريباً حقاً لو أن القانون يمكن أن يكون أي شيء آخر. أليست العدالة حق؟ أليست الحقوق متساوية؟ بأي حق يجبرني القانون على الالتزام بخطط السيد ماميريل، أو السيد دي ميلون، أو السيد ثيرز، أو السيد لويس بلانك الاجتماعية؟ إن كان للقانون حق أخلاقي لفعل هذا، لماذا لا يقوم بإجبار هؤلاء الرجال للخضوع إلى خططي؟ أمن المنطقي الافتراض بأن الطبيعة لم تعطني خيالاً كافياً لأحلام أنا أيضاً بمدينة فاضلة (يوتوبيا)؟ هل على القانون أن يختار نزوة خيالية من بين العديد من تلك الخيالات الجامحة ويضع القوة المنظمة للحكومة في خدمتها فقط؟

القانون هو العدالة. ولنكف عن القول كما يقال باستمرار أن القانون في هذا المفهوم، سيكون مُلحداً، فردياً، وعديم الرحمة، وأنه سيجعل الجنس البشري على شاكلته. إن هذا الاستنتاج بليد، ولا يليق بسوى مقدسي الحكومة الذين يؤمنون بأن القانون هو البشرية.

هراء، هل يعتقد هؤلاء من الذين يقدسون الحكومة أن الناس سيكفون عن العمل؟ أيعني أننا إذا لم نتلق أي قوة من القانون فإننا سنبقى دون قوة أو نشاط أبداً؟ أيعني أن القانون إذا ما التزم بوظيفة حماية أو منع الاستخدام الحر لقدراتنا فإننا لن نستخدم قدراتنا بعد ذلك؟ إفترض أن القانون لم يجبرنا على اتباع أشكال معينة من الدين، أو نظم اتحادية معينة، أو طرق للتعليم، أو ضوابط للعمل، أو ضوابط للتجارة، أو خطط للإحسان، أيعني ذلك أننا سنغرق في الإلحاد والتقشف والجهل، والبؤس والجشع؟ إن كنا أحراراً، أيعني ذلك أننا لن ندرك بعد الآن قوة رحمة ا ؟ أيعني

ذلك أننا لن نتحد مع بعضنا البعض، ولن يساعد أحدنا الآخر، ولن نحب ونسعف أخوتنا المنكوبين، ولن ندرس أسرار الطبيعة، ولن نسعى إلى تطوير أنفسنا إلى أفضل قدراتنا.

الطريق إلى الكرامة والتطوير

القانون هو العدالة. وفي ظل قانون العدالة –في ظل حكم الحق، تحت تأثير الأمن والاستقرار والمسؤولية– يحصل كل فردٍ على قيمة وجوده الحقيقية. وتحت ظل قانون العدالة هذا فقط تحقق البشرية، ببطء ولكن بثبات، دون شك، تحقق ما خططه ا للتطور السلمي والمنظم للإنسانية.

يبدو لي أن هذا صحيحٌ نظرياً، لأنني في أي قضية للنقاش –سواء كانت دينية، فلسفية، أو اقتصادية، سواء كانت متعلقة بالازدهار أو الأخلاق، أو المساواة، أو الحق، أو العدالة، أو المسؤولية، أو التعاون، أو الملكية، أو العمل، أو التجارة، أو رؤوس الأموال، أو الأجور، أو الضرائب، أو السكان، أو المال، أو الحكومة– وفي أي نقطة أبدأ فيها أبحاثي في الأفق العلمي، في كل هذه المجالات، أصل دائماً إلى استنتاج واحد، ألا وهو: يمكن أن نجد حل مشكلات العلاقات الإنسانية في الحرية.

برهانٌ لفكرة

ألم تبرهن التجربة ذلك؟ أنظر إلى العالم بأسره. أي البلدان تضم الشعب الأكثر سلاماً، الأكثر أخلاقاً، والأسعد؟ تتواجد هذه الشعوب في البلدان التي قلما يتدخل قانونها بالشؤون

الخاصة، في البلدان التي قلما تشعر فيها بالحكومة، والتي يتمتع فيها الفرد بالمجال الأوسع، والرأي الحر والتأثير الأكبر، في البلدان ذات القوى الإدارية الأقل والأسهل، في البلدان ذات الضرائب الأدنى والأكثر إنصافاً ومساواة، والتي قلما يثار فيها السخط الشعبي وقلما يُبَرر، في البلدان التي يتولى فيها الأفراد والمجاميع مسؤولياتهم بكل نشاط، وبالتالي تتطور فيها باستمرار أخلاق البشر من ذوي الأخلاق غير الكاملة، البلدان التي قلما تتقيد فيها التجارة، وحرية التجمعات والاتحادات، والتي قلما يعاني فيها العمل ورأس المال، والسكان من الانزياحات والتحولات، والتي يتبع فيها البشر ميولهم الطبيعية، والتي تكون فيها اختراعات البشر متناغمة مع قوانين ا ، وباختصار، أن الشعب الأسعد والأكثر أخلاقاً وسلاماً هو الشعب الذي يتبع هذا المبدأ: على الرغم من أن البشر ليسوا كاملين، مع ذلك، فالأمل كل الأمل يعتمد على الأفعال الحرة والطوعية للأشخاص ضمن حدود الحق، القانون أو القوة لا يستخدمان لشيء سوى إدارة العدالة الشاملة.

الرغبة في حكم الغير

لا بد من قول هذا: هناك العديد من الرجال "العظماء" في العالم –المُشرّعون، المنظمون، المصلحون، قادة الشعوب، آباء الأمم... إلخ، إلخ. العديد من الناس وضعوا أنفسهم فوق البشر، وجعلوا عملهم هو تنظيم، ورعاية، وحُكم البشر.

الآن سيقول أحدهم: "أنت بنفسك تقوم بهذا الشيء."

صحيح. ولكن يجب الاعتراف بأنني أعمل بشكل مختلف تماماً، وإذا ما التحقت بفئة المصلحين، فذلك فقط لغرض إقناعهم بأن يتركوا الناس وشأنهم. أنا لا أنظر إلى الناس كما ينظر فانكوسن إلى رجله الآلي. بل أنظر إلى الناس وأقبلهم كما هم مثلما ينظر عالم الفيسيولوجيا إلى جسم الإنسان ويقبله كما هو. أريد فقط أن أدرس وأن أحب.

إن موقفي إزاء كل الاشخاص الآخرين يتضح جلياً في هذه القصة من مسافر شهير وصل يوماً إلى وسط قبيلة متوحشة، ولد فيها طفلاً للتو. أحاط به حشد من المنجمين والعرافين والسحرة المسلحين بالخواتم والكتب والحبال. قال أحدهم: "لن يشم هذا الطفل رائحة الهواء ما لم أوسّع منخريه." قال آخر: "لن يستطع السمع ما لم أجر أذنيه إلى كتفيه." قال ثالث: "لن يرى ضوء الشمس ما لم أُمَيّل عينيه." قال آخر: "لن يستطيع الوقوف منتصباً ما لم أحن ساقيه." وقال خامس: "سوف لن يتعلم التفكير مطلقاً ما لم أسطح جمجمته". "قفوا،" صاح المسافر، "ما فعله ا قد أحسن فعله. لاتزعموا أنكم تعلمون أكثر من ا . لقد أعطى ا الأعضاء لهذا المخلوق الضعيف، أتركوها لتتطور وتنمو بالتمرين، والاستخدام، والتجربة، والحرية."

دعونا الآن نجرب الحرية

لقد أعطى ا للناس كل ما هو ضروري لهم لإتمام أقدارهم. فقد أعطاهم شكلاً اجتماعياً وكذلك شكلاً إنسانياً. وهذه الأعضاء الاجتماعية للبشر مصممة بحيث تستطيع أن تطور نفسها بشكل متسق في هواء الحرية النظيف. إذن، فليغرب المشعوذون والمنظمون! فلتغرب خواتمهم وسلاسلهم و ملاقطهم وكلابيبهم! فلتغرب أنظمتهم المزيفة! فلتغرب نزوات وأهواء المدراء

الحكوميين، ومشاريعهم الاجتماعية، ومركزيتهم، وتعريفاتهم، ومدارسهم الحكومية، ودين دولتهم، وقروضهم المعفوة من الفوائد، واحتكـاراتهم المـصرفية، وتـدابيرهم، وقيـودهم، ومـساواتهم بالضرائب، ووعظهم المفعم بالتقوى!

الآن، وقد قام المُشرّعون والمصلحون بلا جدوى بفرض العديد من الأنظمة على المجتمع، فلينتهوا حيث ابتدأوا: فليتركوا جميع الأنظمة وليجربوا الحرية، لأن الحرية اعتراف بالايمان با وبأعمال ا .

الكتاب والمؤلف

عندما يرغب الشخص الذي يستعرض الكتب أن يعطي تمييزاً خاصاً لكتاب، يتوقع أن هـذا الكتاب سيظل مقروءاً " لمئة عام من الآن" وكتاب **القانون**، الذي نُشر بشكل نشرة فـي حزيـران عام 1850 قد جاوز المئة عام منذ زمن طويل. ولأن حقائقه أزلية، سوف يبقى مقروءاً حتى بعد مرور قرنٍ آخر.

كان فريدريك باستيا (1801-1850) اقتصادياً ورجل دولةٍ وكاتباً فرنسياً. وكتـب أغلـب مؤلفاته في السنوات التي سبقت وتلت ثورة شباط عام 1848. وكانت تلك هي الفترة التي انتقلت فيها فرنسا إلى الاشتراكية التامة. وكنائبٍ للمجلس التشريعي، كان باستيا يـدرس ويفـسر كـل مغالطةٍ أو عيب اشتراكي بمجرد ظهوره. وشرح كيف أن الاشتراكية لا بد من أن تنحـدر إلـى شيوعية. إلا أن معظم أبناء وطنه أهملوا منطقه هذا.

الآن نقدم كتاب **القانون** مرة أخرى لأن الموقف الذي حصل في فرنسا عام 1848 تكـرر في أمريكا اليوم. نفس الأفكار والخطط الاشتراكية-الشيوعية التي تم تبنيها فـي فرنـسا آنـذاك، تزحف الآن في أمريكا. وتلك التفسيرات والجدالات التي قدمها السيد باستيا في ذلك الحين، تنطبق تماماً –حكمةً حكمة– على يومنا هذا. تستحق أفكارهُ استماعاً جدياً.

الترجمة

تمت الترجمة [عن الفرنسية] على يد دين راسل، عضو المؤسسة [مؤسسة التعليم الاقتصادي/نيويورك]. كان يهدف إلى تقديم حكمات باستيا وأفكاره بلغة إنجليزية حديثة وبمصطلحات القرن العشرين.

ظهرت ترجمة أخرى لكتاب القانون في القرن التاسع عشر في إنجلترا على يد مجايل مجهول للسيد باستيا، وكانت ترجمته قيمة جداً تمت على ضوئها مراجعة هذه الترجمة. إضافة إلى ذلك، فإن المترجم دين راسل قد أعطى عمله إلى السيد بيرتراند دي جوفينال الخبير الاقتصادي الفرنسي والمؤرخ والكاتب لمراجعته سيما وأنه على معرفة عميقة بالإنجليزية.

ورغم أن السيد دي جوفينال قدّم تصويبات ومقترحات قيمة، لابد من أن يوضح أن السيد راسل يتحمل كامل مسؤولية الترجمة.

جميع الأقواس والكلمات المكتوبة بالخط المائل التي تظهر في متن الكتاب هي من عمل المؤلف، جميع التقسيمات الفرعية والمواد بين الأقواس عملها المترجم.